باب
الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر
[كان وأخواتها[1]]

وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها تنصب الخبر، ولم تعمل في الاسم شئيا، بل هو باق على رفعه.

(فبلا شرط كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل وبات وصار وليس) فتعمل هذه الثمانية صلة وغير صلة، وموجبة وغير موجبة.

(وصلة لما الظرفية دام) أي ما التي يقصد بها وبصلتها التوقيت نحو: لا أصحبك مادمت جاهلا.

(ومنفية بثابت النفي مذكور) بنعم كل ناف حتى ليس كقوله:

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع

واحترز بثابت من يدخل الاستفهام على النفي للتقرير نحو: ألم تزل تفعل؟ لا لمجرد الاستفهام عن النفي.

(غالبا) أشار بقوله: غالبًا إلى أن النافي قد يحذف كقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تفتأ.

(متصل لفظًا) كما مثل.

(أو تقديرًا) كقوله:

ما خلتني زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حمؤة الألم

أي خلتني ما زلت. والضمن الذي به الزمانة في جسده من بلاء أو كسر أو غيرهما وحمؤة الألم سورته.

---

(١) تدخل (كان) على المبتدأ والخبر، فترفع الأول ويُسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها، مثال: كان الفضاءُ مجهولا.

وأخوات (كان) هي: أصبح، أضحى، ظلَّ، أمسى، بات، صار، ليس، زال، فتئ، دام.

خبر (كان) كما يأتي خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، يأتي خبر (كان) على ثلاثة أنواع، هي: خبر مفرد، خبر جملة، خبر شبه جملة.

(أو مطلوبة النفي) هو معطوف على قوله: ومنفية، والمراد به ما يقع بعد النهي نحو: لا تزل قائمًا، والدعاء نحو: لا يزال الله محسنًا إليك.

(زال ماضي يزال) احترز من التي بمعنى تحول، فإن مضارعها يزول وهو فعل لازم، ومن زال الشيء بمعنى عزله، فمضارعه يزيل.

(وانفك وبرح وفتئ وفتأ وأفتأ) قال في المحكم: ما فتئت أفعل، وما فتأت أفتأ فتيئا وفتوءًا. وما أفتأت الأخيرة تميمية، أي ما برحت.

(وونى ورام مرادفتاها) أي مرادفتا فتئ وأخواتها، كقوله:

لا يني الخب شيمة الخب مادا م، فلا تحسنه ذا ارعواء

قال الجوهري: فلان لا يني يفعل كذا، أي لا يزال. وكقوله:

إذا رمت ممن لا يريم متيما سلوا فقد أبعدت في رومك المرمى

واحترز من ونى بمعنى فتر، ومضارعها يني كالناقصة، ومن رام بمعنى حاول ومضارعها يروم، والتي بمعنى تحول ومضارعها يريم كمضارع الناقصة.

(وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية) نحو: زيد اضربه، وعمرو لا تصحبه، وبشر هل أتاك؟

(ولم يلزم التصدير) كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها نحو: أيهم عندك، وغلام أيهم، وأيهم يأتيني فله درهم، أو غلام أيهم.

(أو الحذف) كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو: الحمد لله أهل الحمد.

(أو عدم التصرف) نحو: طوبى للمؤمن، وسلام عليك، وويل للكافر.

(أو الابتدائية لنفسه) نحو: أقل رجل يقول ذلك. أي ما يقول. فلا تصحبه النواسخ كما لا تصحب هذا.

(أو مصحوب لفظي) نحو: لولا زيد لأتيتك. وخرجت فإذا زيد قائم.

(أو معنوي) نحو: ما أحسن زيدًا. ولله دره. والكلاب على البقر.

(وندر: وكوني بالمكارم ذكريني) من جهة وقوع الخبر فيه جملة طلبية؛ وقبل هذا الصدر:

ألا يا أم فارع لا تلومي على شيء رفعت به سماعي

وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع

وأول على وضع الأمر موضع الخبر، أي: تذكريني، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]؛ فارع ترخيم فارعة وهو اسم امرأة.

والدل قريب المعنى من الهدى، وهما من السكينة والوقار في الهيئة والنظر والشمائل وغير ذلك. قاله أبو عبيدة؛ وماجدة من المجد وهو الكرم، يقال: مجد بالضم؛ والصناع: الحاذقة الماهرة بعمل اليدين.

(فترفعه) أي تدخل على المبتدأ المذكور فترفعه.

(ويسمى اسما وفاعلا، وتنصب خبره ويسمى خبرًا ومفعولا) والمشهور فيهما الأول، وقد سماهما سيبويه والمبرد بالفاعل والمفعول. وهو من بابا التشبيه، إذ كان زيد قائمًا مثل: ضرب زيد عمرًا.

(ويجوز تعدده، خلافًا لابن درستويه) لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف، فجوازه مع الأقوى أولى، فتقول: كان هذا حلوا حامضا. وشبهة ابن دستويه تشبيه هذه الأفعال بما يتعدى إلى واحد فلا يزاد على ذلك.

(وتختص دام والمنفي بما بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي) فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد، ولا أين مازال زيد، ولا أين ما يكون زيد. وشمل قوله: المنفي بما: زال وكان وغيرهما من أفعال الباب. وفهم منه أن المنفي بغير ما وغير المنفي تدخل عليه نحو: أين لا يزال زيد؟ وأين لا يكون عمرو، وأين كان بكر؟ وإنما قيده بالمفرد لأن غيره لا تدخل عليه أفعال الباب كلها مطلقًا، كما تقدم.

[لماذا تسمى أفعالاً ناقصة؟]

(وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع) وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها. وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة.

(لا لأنها تدل على زمن دون حدث) كما زعم ابن جني وابن برهان والجرجاني وجماعة.

(فالأصح دلالتها عليهما) أي على الحدث والزمان.

(إلا ليس) وهذا الذي صححه هو ظاهر قول سيبويه والمبرد، وصرح به السيرافي في شرح الكتاب. وقد نطقت العرب بمصدر الناقصة، قال الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

obeikandl.com

[لو أنها وقعت تامة؟]

(وإنْ أريد بكان ثَبَت) نحو: ما شاء الله كان. أي قدر أو وقع، ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي حضر أو وجد. وثبوت كل شيء بحسبه.

(أو كَفَل) نحو: كنت الصبي، أي كفلته. ومصدرها كيانة.

(أو غزل) نحو: كنت الصوف، أي غزلته.

(وبتواليها الثلاث) وهي أضحى وأصبح وأمسى.

(دخل في الضحى والصباح والمساء) نحو قوله:

ومن فعلاتي أنني حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

يقال لليوم ذي الريح الباردة والصقيع أشهب، والليلة شهباء. والجليد ندى يسقط من السماء فيجمد على الأرض، تقول منه: جلدت الأرض فهي مجلودة، ونحو قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].

(وبظل دام أو طال) وزاد غيره: ظل بمعنى أقام نهارا

(وببات نزل ليلا) فيقال: بات القوم، وبات القوم إذا نزل بهم ليلا – فيستعمل متعديًا بنفسه وبالباء.

(وبصار رجع) ويتعدى حينئذ بإلى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] أي ترجع.

(أو ضم أو قطع) فتتعدى حينئذ بنفسها إلى مفعول واحد. يقال صاره يصيره، وهي لغة في صاره يصوره. أي ضمه. وفسره بعضهم بأماله. وقرئ: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ بضم الصاد وكسرها. قال الأخفش: يعني: وجههن، ويقال: صاره يصيره. أي قطعه

(وبدام بقي) كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

(أو سكن) ومنه الحديث: " نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ "[1]. أي الساكن.

---

(١) أخرجه «مسلم» ١/ ١٦٢ (٥٨٢) قال: حدثني زهير بن حرب، قال: حدثنا جرير، عن هشام. و «أبو داود» (٦٩) قال: حدثنا أحمد بن يونس، قال: حدثنا زائدة، في حديث هشام. و «النسائي» ١/ ٤٩، وفي «الكبرى» (٥٥) قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا عيسى بن يونس، قال: حدثنا عوف. وفي ١/ ٤٩، وفي «الكبرى» (٥٧) قال: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا إسماعيل، عن يحيى بن

(ويبرح ذهب أو ظهر) وبالوجهين فسر قولهم: برح الخفاء.

(وبونى فتر) يقال: ونيت بالأمر أني ونئا ووزنيا أي ضعفت وفترت وهذا أشهر من استعمالها ناقصة.

(وبرام ذهب أو فارق) يقال: رمت من عند فلان، ورمت فلانًا، قال الشاعر:

أبانا فلا رمت من عندنا فإنا بخير إذا لم ترم

(وبانفك خلص أو انفصل) تقول: فككت الأسير فانفك، وفككت الخاتم وغيره فانفك.

(وبفتأ سكن أو أطفأ) نحو ما حكى الفراء: فتأته عن الأمر سكنته، وفتأت النار أطفأتها.

(سميت تامة) لأنها تكتفي حينئذ بمرفوعها.

(وعملت عمل ما رادفت) فإن كان لازمًا لزمت، أو متعديًا بحرف تعدت به، أو بنفسه فكذلك. وفهم من كلامه أن ليس وزال وفتئ بكسر التاء وأفتأ وما تصرف من متصرفاتها لا تكون إلا نواقص.

(وكلها تتصرف إلا ليس ودام) فيستعمل منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر، ولكن لا يستعمل من الأفعال التي شرط عملها النفي فعل الأمر.

(ولتصاريفها ما لها) أي من العمل والشرط.

(وكذا سائر الأفعال) فيثبت لغير الماضي منها ما ثبت للماضي من العمل.

=

عتيق. و «أبو يعلى» (٦٠٧٦) قال: حدثنا مجاهد بن موسى، قال: حدثنا عبد الله بن بكر، قال: حدثنا هشام. و «ابن خزيمة» (٦٦) قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، قال: حدثنا سفيان، هو ابن عيينة، عن أيوب السختياني. و «ابن حبان» (١٢٥١) قال: أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا عيسى بن يونس، عن عوف.

أربعتهم (أيوب بن أبي تميمة السختياني، وعوف بن أبي جميلة الأعرابي، وهشام بن حسان، ويحيى ابن عتيق) عن محمد بن سيرين، فذكره.

[ما خبره فعل ماض]

(ولا تدخل صار وما بعدها) وهو: ليس وزال ودام وأخواتها.

(على ما خبره فعل ماض) فلا يقال: صار زيد علم؛ وكذا البواقي؛ لأن هذه تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع.

(وقد تدخل عليه ليس إن كان ضمير الشأن) أي إن كان ما خبره فعل ماض، وهو اسمها، ضمير الشأن، وذلك نحو ما حكى سيبويه من قول بعض العرب: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد. فاسم ليس في المثالين ضمير الشأن، أي ليس هو، أي الشأن، والخبر الجملة بعده.

(ويجوز دخول البواقي عليه) أي بواقي أفعال الباب. إن لم تكن بمعنى صار.

(مطلقًا) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٧]، ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٤] وقول الشاعر[1]: [الرمل]

ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالا بَعْدَ حَالِ

(خلافًا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بقد) وهم الكوفيون. والصحيح خلافه لما سبق وهو كثير.

(ويجوز في نحو: أين زيد؟ توسيط ما نفي بغير ما من زال وأخواتها) فتقول: أين لم يزل زيد؟ وأين لا يبرح بكر؟ وأين لم ينفك عمرو؟ فلو كان النفي بما لم يجز. فلا يقال: أين ما زال زيد؟ لأن ما لها صدر الكلام.

(لا توسيط ليس، خلافًا للشلوبين) فلا يقال: أين ليس زيد؟ لأن الحق منع تقديم خبرها كما سيأتي.

(وترد الخمسة الأوائل) وهي كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل.

(بمعنى صار) كقوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦]. والهباء المنبث الشيء الذي تراه في البيت من ضوء الشمس، والهباء أيضًا دقاق التراب، وكقوله:

ثم أضحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤١٧/١، وارتشاف الضرب ٢٨٣/٢.

يقال: ألوى فلان بحقي أي ذهب به، وكقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وكقوله:

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد

يقال: أخنى عليه أي أتى عليه وأهلكه، ولبد آخر نسور لقمان، وهو منصرف لأنه ليس بمعدول. وتزعم العرب أن لقمان هو الذي بعثته عاد في وفدها يستسقي لها، فلما أهلكوا خير لقمان بين بقاء سبع بقرات سمر من أظب عفر، في جبل وعر، لا يمسها القطر، أو بقاء سبعة أنسر، كلما هلك نسر خلف من بعده نسر. فاختار النسور، فكان آخر نسوره يسمى لبدا؛ وكقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤].

(ويلحق بها) أي تلحق هذه في العمل بصار.

(ما رادفها من آض) كقوله:

ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهداً كالحصان أجردا

يقال للغلام إذا شب وغلظ قد تمعدد. ورجل نهد أي كريم ينهد إلى معالي الأمور، وفرس نهد أي جسيم مشرف، تقول منه: نهد الفرس بالضم نهودة، وفرس حصان بالكسر. ويقال إنما سمى حصانا لأنه ضن بمائه فلم ينز إلا على كريمة، ثم كثر ذلك حتى سموا كل ذكر من الخيل حصانا. ورجل أجرد بين الجرد لا شعر عليه، وفرس أجرد وذلك إذا رقت شعرته وقصرت وهو مدح.

(وعاد) كقوله:

تعد لكم جزر الجزور رماحنا ويرجعن بالأكباد منكسرات

(وآل) نحو: آل زيد عالمًا.

(ورجع) كقوله عليه الصلاة والسلام[1]: " لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِى كُفَّارًا ".

---

(١) أخرجه «البخاري» ١/٣٥(١٢١) قال: حدثنا حجاج. وفي ٥/١٧٧(٤٤٠٥) قال: حدثنا حفص بن عمر. وفي ٩/٣(٦٨٦٩) قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا غندر. وفي ٩/٥٠(٧٠٨٠) قال: حدثنا سليمان بن حرب. و«مسلم» ١/٥٨(١٣٥) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن المثنى، وابن بشار، جميعا عن محمد بن جعفر (ح) وحدثنا عبيد الله بن معاذ، قال: حدثنا أبي. و«ابن ماجة» (٣٩٤٢) قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، وعبد الرحمن بن مهدي. و«النسائي» ٧/١٢٧، وفي «الكبرى» (٣٥٨٣) قال: أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد، وعبد

(وحار) كقوله:

وما المرء إلا كاشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

(واستحال) كقوله:

إن العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات

(وتحول) كقوله:

وبدلت قرحًا داميًا بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا

(وارتد) كقوله تعالى: ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾.

(وندر الإلحاق بصار في: ما جاءت حاجتك) فمن رفع حاجتك جعلها اسم جاءت، وجعل ما خبرها، ومن نصب الحاجة جعلها الخبر، والإسم ضمير ما، والجملة من جاءت ومعمولها خبر ما.

(وقعدت كأنها حربة) قالوا: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة. أي حتى صارت. فاسم قعد ضمير الشفرة، وخبرها كأنها حربة. يقال أرهفت سيفي أي رققته فهو مرهف، والشفرة بالفتح: السكين العظيم، وشفرة الإسكاف إزميله الذي يقطع به، وشفرة السيف أيضًا حده.

(والأصح أن لا يلحق بها آل) وأما قوله:

وعروب غير فاحشة ملكتني ودها حقبا

ثم آلت لا تكلمنا كل حي معقب غضبا

فلا حجة فيه، لاحتمال كون آلت بمعنى حلفت. ولا تكلمنا الجواب. العروب من النساء المتحببة إلى زوجها. والجمع عرب. ومنه: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾.

=

الرحمن. وفي «الكبرى» (٥٨٥١) قال: أنبأنا محمد بن عثمان، قال: حدثنا عبد الرحمن. و«ابن حبان» (٥٩٤٠) قال: أخبرنا أبو خليفة، قال: حدثنا أبو الوليد.

ثمانيتهم (محمد بن جعفر، غندر، وحجاج بن محمد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو الوليد الطيالسي، وحجاج بن منهال، وحفص بن عمر، وسليمان، ومعاذ بن معاذ) قالوا: حدثنا شعبة، قال: أخبرني علي بن مدرك، قال: سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير، فذكره.

(ولا قعد مطلقًا) بل يقتصر فيها على السماع، خلافًا للفراء، وكذلك جاء على الصحيح.

(وأن لا يجعل من هذا الباب غدا وراح) خلافًا للزمخشري وأبي البقاء، فالمنصوب بعدهما ال لا خبر، لالتزام تنكيره، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: " تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا "[1].

(ولا أسحر وأفجر وأظهر) خلافًا للفراء في زعمه أنها مساوية لأصبح وأمسى وأضحى، إذ لم يذكر على هذا شاهدًا.

---

(١) أخرجه أحمد ١/٣٠(٢٠٥) قال: حدثنا أبو عبد الرحمن، قال: حدثنا حيوة، قال: أخبرني بكر بن عمرو. وفي ١/٥٢(٣٧٠) قال: حدثنا حجاج، قال: أخبرنا ابن لهيعة. وفي (٣٧٣) قال: حدثنا يحيى بن إسحاق، قال: أخبرنا ابن لهيعة. و«عبد بن حميد» (١٠) قال: أخبرنا عبد الله بن يزيد، قال: حدثنا حيوة بن شريح، قال: أخبرني بكر بن عمرو. و«ابن ماجة» (٤١٦٤) قال: حدثنا حرملة بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني ابن لهيعة. و«الترمذي» (٢٣٤٤) قال: حدثنا علي بن سعيد الكندي، قال: حدثنا ابن المبارك، عن حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو. و«النسائي» في «الكبرى» (١١٨٠٥) عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك، عن حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو. و«أبو يعلى» (٢٤٧) قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا عبد الله بن يزيد، عن حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو. و«ابن حبان» (٧٣٠) قال: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا المقرئ، عن حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو.

كلاهما (بكر بن عمرو، وعبد الله بن لهيعة) عن عبد الله بن هبيرة، عن أبي تميم الجيشاني، فذكره.

[تقديم وتأخير خبر الأفعال الناقصة]

(وتوسيط أخبارها كلها جائز) فتقول: كان قائمًا زيد. ومنه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. ودخل في عمومه خبر ليس ودام، فتقول: ليس قائمًا زيد. ومنه قوله:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواء عالم وجهول

ولا أصحبك ما دام قائمًا زيد. ومنه:

لا طيب للعيش مادامت منغصة ... لذاته بادكار الموت والهرم

(ما لم يمنع مانع) أي من التوسط، كأن يكون الخبر واجب التقديم نحو: أين كان زيد؟ أو واجب التأخير نحو: كان فتاك صديقي.

(أو موجب) أي للتوسط نحو ما قصد فيه حصر الاسم، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥] ونحو: كان في الدار رجل.

(وكذا تقديم خبر صار وما قبلها جوازًا ومنعا ووجوبا) فينقسم خبر صار وما قبلها بالنسبة إلى تقديمه على الفعل إلى ثلاثة أقسام: قسم يجوز فيه، وقسم يجب، وقسم يمتنع. فالجائز نحو: قائمًا كان زيد، والواجب نحو: أين كان زيد؟ والممتنع نحو: صار عدوي صديقي.

(وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير ما) نحو: في الدار لن يزال زيد، وكذا إذا كان النافي لم أو إن أو لما.

(ولا يطلق المنع، خلافًا للفراء) في منعه تقديم خبر زال وما بعدها على كل ناف صحبها.

(ولا الجواز، خلافًا لغيره من الكوفيين) في إجازتهم تقديمه مع كل ناف، والصحيح منعه مع ما، فلا يقال: قائمًا ما زال زيد لأن " ما " لها صدر الكلام.

(ولا يتقدم خبر دام اتفاقًا) فلا يقال: لا أصحبك طالعة ما دامت الشمس.

(ولا خبر ليس على الأصح) فلا يقال: قائمًا ليس زيد؛ وهذا مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين، وهو الموافق للسماع، ومذهب قدماء البصريين الجواز، واختلف على مذهب سيبويه.

(ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة، خلافًا لقوم) بل يجوز تقديمه وتوسيطه، فتقول: كان أبوه قائم زيد، وكان يقوم زيد، وأبوه منطلق كان زيد، ويضرب أبوه كان زيد، لأن القياس جوازه وإن لم يسمع. قاله ابن السراج.

(ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدم تأخر مرفوعه) فلا يقال: قائمًا كان زيد أبوه. أي: كان زيد قائمًا أبوه، ولا آكلا كان زيد أبوه طعامك. أي: كان زيد آكلا أبوه طعامك. لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

(ويقبحه تأخر منصوبه) فيقبح: آكلا كان زيد طعامك. ولا يمتنع، لأنه ليس كجزء من عامله، لأنه فضلة.

(ما لم يكن ظرفًا أو شبهه) فيجوز: مسافرا كان زيد اليوم، وراغبا كان زيد فيك، لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها.

(ولا يمتنع هنا) بخلاف باب المبتدأ.

(تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه) أي وعدم التعريف وهو التنكير.

(إن ظهر الإعراب) فيجوز: كان أخاك زيد، ولم يكن خيرًا منك أحد؛ فإن خفي الإعراب وجب كون المقدم الاسم نحو: كان أخي صديقي، ولم يكن فتى أزكى منك.

(وقد يخبر هنا وفي باب إن بمعرفة عن نكرة اختيارًا) وذلك لشبه المرفوع هنا بالفاعل، والمنصوب بالمفعول: ومنه قول القطامي:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي. وقد حمل هذا الشبه المذكور على جعل الاسم في باب إن نكرة والخبر معرفة، كقوله:

وإن حراما أن أسب مجاشعا بآبائي الشم الكرام الخضارم

وأجاز سيبويه: إن قريبا منك زيد، الخضارم جم خضرم بالكسر، وهو الكثير العطية، مشبه بالبحر الخضرم، وهو الكثير الماء.

[فصل:
في اقتران خبر الأفعال الناقصة بـ(إلا)]

(فصل): (يقترن بإلا الخبر المنفي إن قصد إيجابه) وسواء كان النفي بحرف نحو: ما كان زيد إلا قائمًا، أو بفعل نحو: ليس زيد إلا قائمًا، ودخل في الخبر ثاني مفعولي ظننت نحو: ما ظننت زيدًا إلا قائمًا، وثالث مفاعيل أعلم نحو: ما أعلمت زيدًا فرسك إلا مسرجًا.

(وكان قابلا) وذلك كما مثل. وتحرز من خبر لا يقبل الإيجاب نحو: ما كان زيد زائلا قائمًا، وما كان مثلك أحدًا.

(ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواتها لأن نفيها إيجاب) فلا يقال:

ما زال زيد إلا عالمًا، كما لا يجوز: كان زيد إلا عالمًا.

(وما ورد منه بإلا مؤول) كقول ذي الرمة:

حـــراجيج لا تنفـــك إلا مناخـــة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

وتؤول على أن تنفك تامة، وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله، فكأنه قال: ما تتخلص أو ما تنفصل عن السير إلا في حال إناختها على الخسف، وهو حبسها على غير علف. يريد أنها تناخ معدة للسير عليها، فلا ترسل من أجل ذلك في المرعى، وأو بمعنى إلى أن، وتسكن الياء ضرورة. والحراجيج جمع حرجوج، والحرجوج والحرجج والحرج الناقة الطويلة على وجه الأرض. وقال أبو زيد: الحرجوج: الضامر. وأصل الحرجوج حرجج، وأصل الحرجج حرج.

[اختصاصات ليس]

(وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة) نحو: ليس أحد قائمًا، وذلك لأن النفي من مسوغات الابتداء بالنكرة، وليس موضوعة له.

(ويجوز الاقتصار عليه دون قرينة) يريد: على كون الاسم نكرة عامة، لأنه بذلك يشبه اسم لا، فيجوز أن تساويه في الاقتصار عليه، ومنه:

ألا يا ليل ويحك نبئينا فأما الجود منك فليس جود

أي ليس منك جود، أو عندك جود، وحكى سيبويه: ليس أحد، أي ليس هنا أحد، وخصه المغاربة بالضرورة.

(واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا) كقوله:

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار

(وتشاركها في الأول) وهو مجيء الاسم نكرة.

(كان بعد نفي) كقوله:

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شجرات

وقوله:

إذا لم يكن أحد باقيًا فإن التأسي دواء الأسى

والأسى مفتوح مقصور الحزن.

(أو شبهه) كقوله:

ولو كان حي في الحياة مخلدا خلدت، ولكن ليس حي بخالد

(وفي الثالث) وهو اقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا.

(بعد نفي) كقوله:

إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن سراج لنا إلا ووجهك نورها

وكقوله:

ما طان من بشر إلا وميتته محتومة لكن الآجال تختلف

(وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقًا) كقوله:

وكـانوا أناسـا ينفحـون فأصـبحوا وأكثـر مـا يعطونـك النظـر الشـزر

وقوله:

فظلـوا ومـنهم سـابق دمعـه لـه وآخـر يثنـي دمعـة العـين بالمهـل

وهذ لا يعرفه البصريون، وإنما أجازه الأخفش. يقال: نفحة بشيء أي أعطاه. ومنه: لا يزال لفلان نفحات من المعروف.

قال ابن ميادة:

لمـا أتيتـك أرجـو فضـل نـائلكم نفحتنـي نفحـة طابـت لهـا العـرب

أي طابت لها النفس، والعرب بالتحريك النفس. والنظر الشزر هو نظر الغضبان. بمؤخر عينه. ويقال: ثناه أي كفه، ومنه: جاء ثانيا عنانه. والمهل بالتحريك التؤدة.

[اختصاصات كان]

(وتختص كان بمرادفه لم يزل كثيرًا) فتدل عل الدوام مثل لم يزل، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الفتح: ٢١].

وقوله:

وكنت امرأ لا أسمع الدهر سبة أسب بها إلا كشفت غطاءها

(ويجوز زيادتها وسطا باتفاق) نحو: ما كان أحسن زيدًا، ونحو: زيد كان قائم. ومنه قوله:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا

وقول أبي أمامة الباهلي: يا نبي الله، أو نبي كان آدم؟

(وآخرا على رأي) فيقال: زيد قائم كان، كما يقال: زيدًا قائم ظننت. وهذا مذهب الفراء. والصحيح المنع، إذ لم يستعمل، والزيادة خلاف الأصل، فيقتصر بها على موضع استعمالها.

(وربما زيد أصبح وأمسى) كقولهم: ما أصبح أبردها. وما أمسى أدفأها. يعنون الدنيا. وهذا شاذ عند البصريين مقيس ند الكوفيين.

(ومضارع كان) كقول أم عقيل بن أي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليل

وقول رجل من طيئ:

صدقت قائل ما يكون أحق ذا طفلا يبذ ذوي السيادة يافعا

الماجد الكريم. ياقل: مجد بالضم فهو ماجد ومجيد. وقال ابن السكيت: الشرف والمجد يكونان بالآباء. يقال: رجل شريف ماجد، أي له آباء متقدمون في الشرف. قال: والحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف. والنبيل من النبالة، والنبل هو الفضل. يقال: نبل بالضم فهو نبيل. ويقال: هبت الريح تهب هبوبا وهبيبا أي هاجت. والشمأل الريح التي تهب من ناحية القطب، وفيها خمس لغات: شمل بالتسكين، وشمل بالتحريك، وشمال وشمأل وشأمل مقلوب منه، وربما جاء بتشديد اللام كقوله:

تَلُفُّهُ نَكْبـــــاءُ أم شَمْـــــأَلُ

والجمع شمالات وشمائل أيضًا على غير قياس، كأنهم جمعوا شمالة كرسالة ورسائل. والبليل والبليلة الريح فيها ندى. والبذ مصدر بذه يبذه أي غلبه. ويقال: أيفع الغلام ارتفع فهو يافع، ولا يقال موفع، وهو من النوادر.

(وكان مسندة إلى ضمير ما ذكر) كقوله:

فكيـف إذا مـررت بـدار قـوم وجيـران لنـا كـانوا كـرام

فكانوا زائدة، وإسنادها إلى الضمير لا يمنع الزيادة، كما لا يمنع إلغاء ظن في نحو: زيد ظننت قائم. وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

(أو بين جار ومجرور) وهو على ومجرورها كقوله:

سـراة بنـي أبـي بكـر تسـامى علـى كـان المسـومة العـراب

ويروى: المطهمة الصلاب. وهذا في غاية الشذوذ. والسراة اسم جمع عند سيبويه كالنفر، وقيل جمع سري، وجمع فعيل على فعلة عزيز.

قال الجوهري: ولا يعرف هذا. والسري من السرو، وهو سخاء في مروءة. ويقال: سرا يسرو. وسري بالكسر يسري سروا فيهما، وسرو يسرو سراوة أي صار سريا. والمسومة المرعية من سامت أي رعت فهي سائمة، وأسميتها أنا وسومتها. وقيل: المسومة المطهمة، يقال: فرس مطهم، ورجل مطهم. قال الأصمعي: المطهم التام كل شيء منه على حدته فهو بارع الجمال. والخيل العراب والإبل العربا خلاف البراذين والبخاتي. والصلاب الشديدة من صلب الشيء صلابة فهو صلب وصليب.

(وتختص كان أيضًا بعد إن أو لو بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير ما علم من غائب أو حاضر) كقول الشاعر:

قـد قيـل ذلـك إن حقـا وإن كـذبا فمـا اعتـذارك مـن قـول إذا قـيلا؟

أي إن كان هو أي المقول حقا وإن كان هو أي المقول كذبا. وكقوله:

لا يـأمن الـدهر ذو بغـي ولـو ملكـا جنـوده ضـاق عنهـا السـهل والجبـل

أي ولو كان هو أي ذو البغي ملكا. وكقوله:

علمتـك منانـا فلسـت بآمـل نـداك ولـو غرثـان ظمـآن عاريـا

أي ولو كنت. وقوله:

لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالما أبدًا وإن مظلوما

أي إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما. والنصب في هذه ونحوها واجب، لتعين كون الاسم خبر كان. والغرثان: الجائع، يقال: غرث بالكسر يغرث غرثا فهو غرثان.

(فإن حسن مع المحذوفة بعد إن) أي مع كان المحذوفة.

(تقدير: فيه أو معه أو نحو ذلك) أي مما يصلح جعله خبرًا.

(جاز رفع ما وليها) وذلك لعدم تعينه للخبرية، بخلاف ما سبق، نحو: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرًا فخير، وإن شرا فشر، والمرء مقتول ما قتل به، إن سيفا فسيف، وإن خنجرا فخنجر. فيجوز نصب ما بعد إن خبرًا لكان، والتقدير: إن كان العمل خيرًا... وإن كان العمل شرا، وإن كان المقتول به سيفا، وإن كان المقتول به خنجرا، ويجوز رفعه اما لكان، والتقدير: إن كان في عملهم خير... وإن كانفي عملهم شر... وإن كان معه سيف.. وإن كان معه خنجر.. والخنجر سكين.

(وإلا تعين نصبه) أي وإلا يحسن تقدير فيه أو معه تعين النصب كما سبق، وحذف كان في هذا ونحوه جائز؛ قال سيبويه: وإن شئت أظهرت الفعل.

(وربما جر مقرونًا بإن لا أو بإن وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف) وذلك نحو ما حكى سيبويه عن يونس أن من العرب من يقول: مررت برجل إن لا صالح فطالح، بالجر على تقدير: إن لا أكن مررت بصالح فطالح. هكذا قدره سيبويه ثم قال: هو ضعيف قبيح.

قال: ومن ثم قال يونس: امرر على أيهم أفضل: إن زيد وإن عمرو؛ يعني إن مررت بزيد أو مررت بعمرو.

(وجعل ما بعد الفاء الواقعة جوا إن المذكورة خر مبتدأ أولى من جعله خر كان مضمرة، أو مفعولاً بفعل لائق، أو حالاً) فيجوز ذلك في الواقع بعد الفا من قولك: إن خيرًا فخير ونحوه الرفع والنصب، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤهم خير، والنصب على أنه مفعول بفعل لائق، أي: فيجزون خيرًا، أو على الحالية فيلفونه خرا، والرفع أولى لقلة المضمر.

وحصل من هذا ومما تقدم أنه يجوز في قولك: إن خيرًا فخير أربعة أوجه: رفع الاسمين، ونصبهما، ورفع الأول ونصب الثاني، وعكسه، وهو أجودها.

(وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة) فإذا رفعت خيرًا الواقع بعد إن فقلت: إن خير فخير أو فخيرًا، فجعل المقدر كان الناقصة أولى من جعل التامة، لأن الناقصة يتعين إضمارها مع نصبه، فينبغي أن يرجح. مع رفعه ليجري الاستعمالان على سنن واحد.

(ورما أضمرت الناقصة بعد لدن) كقول الشاعر يصف إبلاً:

من لد شـــــــولا فإلى إتلائها

أي من لدن كانت شولاً. والشول النوق التي خف لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، الواحدة شائلة، وهو جمع على غير قياس، يقال منه: شولت الناقة بالتشديد، أي صارت شائلة، وأما الشائل لا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها أصلا، والجمع شول كراكع وركع. وإتلاؤها هو أن يتلوها ولدها ويتبعها، يقال: أتلت الناقة أي تلاها ولدها، ومنه قولهم: لا دريت ولا تليت يدعو عليه بأن لا تتلى إبله أي لا يكون لها أولاد. عن يونس.

(وشبهها) كقوله:

أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل مميلا

أي الزمان كان قومي مع الجماعة كالذي... كذا قال سيبويه.

والرحالة سرج من جلد ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد، والجمع الرحائل.

(والتزم حذفها) أي حذف كان.

(معوضا منها ما بعد أن كثيرًا) كقوله:

إما أقمت وأما أنت مرتحلا فالله يكلا ما تأتي وما تذر

والأصل: ولأن كنت مرتحلا، فحذفت اللام لأن حذف حرف الجر مع أن مطرد، ثم حذفت كان وعوض منها ما، ولهذا لا يجتمعان، فانفصل الضمير فصار: أما أنت مرتحلا.

(وبعد إن قليلاً) كقوله:

أمرعت الأرض لـــــو أن مالا

لو ان نوقـــا لك أو جمـــالا

أو ثلة من عنـــــــم إمـــــالا

أي إن كنت لا تجد غيرها، فحذف كان واسمها وخبرها وعوض منها ما وأبقى لا الداخلة على الخبر. ويقال: مرع الوادي بالضم وأمرع أي أكلا فهو ممرع. ويقال للضأن الكثيرة ثلة. قال يونس: ولا يقال للمعزى الكثيرة ثلة ولكن حيلة بالفتح، والجمع ثلل كبدرة ودر. قال: فإذا اجتمعت الضأن والمعزى فكثرتا قيل لها: ثلة.

(ويجوز حذف لامها الساكن جزمًا) ناقصة كانت أو تامه. كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ﴾ [غافر: ٨٥]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠]. واحترز بجزما من الساكن وقفا نحو: كن خير بني آدم.

(ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن، وفاقًا ليونس) كقوله:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم

قال المصنف: وليس بمضطر لتمكنه من أن يقول:

إذا لم يكن من همة المرء ما نوى

ومذهب سيبويه أن هذا مخصوص بالضرورة. والتمائم جمع تميمة: قال أبو عبيدة: وهي عوذة تعلق على الإنسان. وفي الحديث: " من علق تميمة فلا أتم الله له"[1]. قال الجوهري: ويقال: هي خرزة. وأما المعاذاة إذا كان فيها القرآن وأسماء الله تعالى فلا بأس بها.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/١٥٤، رقم ١٧٤٤٠)، والطبراني (١٧/٢٩٧، رقم ٨٢٠) قال الهيثمي (٥/١٠٣): رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجالهم ثقات. والحاكم (٤/٢٤٠ رقم ٧٥٠١) وقال: صحيح الإسناد. والبيهقي (٩/٣٥٠، رقم ١٩٣٨٩). وأخرجه أيضًا: الروياني (١/١٧٢، رقم ٢١٧)، وابن عدى (٦/٤٧٠، ترجمة ١٩٥٣ مشرح بن هاعان).

[معمول خبر كان]

(ولا يلي عند البصريين كان وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها) فيمتنع: كان طعامك زيد آكلا، خلافًا للكوفيين. ويجوز: كان عندك زيد مقيمًا، وكان في الدار زيد جالسًا، لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها.

(واغتفر ذلك بعضهم) أي بعض البصريين كابن السراج والفارسي.

(مع اتصال العامل) نحو: كان طعامك آكلا زيد، وفاقًا للكوفيين.

ووجهه أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فلم يولها إلا الخبر.

ومذهب سيبويه المنع، ولم يرد بها سماع.

(وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن) اسمًا، كقوله:

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

فظاهره أن عطيه اسم كان، وعود خبرها، وإياهم معمول عود تقدم على المبتدأ الواقع بعد اسم كان المضمر. ويحتمل أن تكون زائدة، والقنافذ جمع قنفذ، ويقال هدج الظليم إذا مشى في ارتعاش.

[فصل:
في حروف تعمل عمل (ليس)]
[(ما)]

(فصل): (ألحق الحجازيون بليس ما النافية) فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وغير الحجازيين لا يعملها، بل يوقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعين نحو: ما زيد قائم.

(بشرط تأخر الخبر) فإن تقدم بطل عملها نحو: ما قائم زيد. ومنه:

وما حسن أن يمدح المرء نفسه ولكن أخلاقا تذم وتحمد

(وبقاء نفيه) فإن انتقض النفي لم تعمل نحو: ما زيد إلا قائم: ومنه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

(وفقد إن) فإن وجدت أهملت نحو: ما إن زيد قائم. ومنه قول فروة بن مسيك، وهو حجازي:

فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

يقال: ما ذاك بطبي أي عادتي.

(وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر) فيبطل عملها إن تقدم على المبتدأ غير ذلك، نحو: ما طعامك زيد آكل. ومنه:

وقالوا: تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف

في رواية نصب كل، ولا يبطل إن تقدم ذلك، نحو: ما عندك زيد مقيما، وما في الدار عمرو جالسا، ومنه:

بأهبة حرب كن وإن كنت آمنا فما كل حين من توالي مواليا

(وإن المشار إليها زائدة كافة لا نافية، خلافًا للكوفيين) فإن كافة لما كما في: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وليست نافية كما زعموا، لأنهم زادوها بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية، ولا مسوغ لذلك إلا شبهها لفظًا بما النافية، فتعين أن تكون معها زائدة.

(وقد تزاد قبل صلة ما الاسمية) كقوله:

يرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

أي الذي لا يراه.

(والحرفية) كقوله:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرًا لا يزال يزيد

(وبعد ألا الاستفتاحية) نحو:

ألا إن سرى ليلي فبت كئيبا أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا

(وقبل مدة الانكار) كقول رجل من العر لما قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية؟: أأنا إنيه؟

(وليس النصب بعدها بسقوط باء الجر، خلافًا للكوفيين) فلا عمل لما عندهم، بل المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره، ونصب بإسقاط الخافض. ورد بأن إسقاط الخافض لا يوجب النصب لا سيما الزائدة، ألا ترى أن بحسبك درهم، تسقط منه الباء ولا يجب نصبه، بل لا يجوز.

(ولا يغني عن اسمها بدل موجب، خلافًا للأخفش) في إجازته ذلك في قولك: ما قائمًا إلا زيد، بحذف اسم ما والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا، وهو ضعيف، لعدم تعين المحذوف، إذ يحتمل أن يكون المحذوف ما ذكر، وأن يكون الأصل: ما كان قائمًا إلا زيد.

(وقد تعمل متوسطا خبرها) وحكى الجرمي أن ذلك لغية، وحكي: ما مسيئًا من أعتب.

(وموجبا بإلا) كقول المغلس:

وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا

(وفاقا لسيبويه في الأول) وهو نصب خبر ما متوسطًا. قال سيبويه: وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وهذا لا يكاد يعرف، كما أن ﴿لاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] كذلك، ورب شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: ملحفة جديدة في القلة. انتهى.

وعامة النحويين على منع نصب خبرها متوسطًا، وتأولوا البيت.

(وليونس في الثاني) وهو نصب الخبر موجبًا بإلا، وروى هذا عنه من غير طريق سيبويه، وذهب إليه الشلوبين في تنكيته على المفصل، ومذهب الجمهور وجوب رفعه حينئذ.

[المعطوف على خبر (ما)]

(والمعطوف على خبرها ببل ولكن موجب فيتعين رفعه) فتقول: ما زيد قائمًا بل قاعد، ولكن قاعد. وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف. أي بل هو قاعد.

obeikandl.com

[(إن) و(لا)]

(وتُلحق بها) أي بما في رفع الاسم ونصب الخبر.

(إن النافية قليلاً) وقد صرح بذلك المبرد، وتابعه الفارسي وابن جني، ومن إعمالها قوله:

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

(ولا كثيرًا) ومنه قوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيًا ولا وزر مما قضى الله واقيا

الوزر الملجأ، وقوله:

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة حصينا

(ورفعها معرفة نادر) كقول النابغة الجعدي:

بدت فعل ذي ود فلما تبعتها تولت وردت حاجتي في فؤاديا

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا

(وتكسع بالتاء) أي لا، فيقال: لات، وتعمل حينئذ عمل ليس. قال ابن القطاع: كسع القوم كسعا ضرب أدبارهم بالسيف، والإنسان ضربت دبره بظهر قدمك، والرجل تكلمت بإثر كلامه بما ساءه.

(فتختص بالحين أو مرادفه) كالساعة، ومنه:

ندم البغاة ولات ساعة منـــدم

ولا تعمل في غير هذين، فلا يقال: لات زيد قائمًا.

(مقتصرًا على منصوبها بكثرة) كقوله تعالى: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أي ولات الحين حين مناص. فحذف الاسم وأبقى الخبر. وكقول رجل من طيئ:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغية وخيم

أي ولات الساعة ساعة مندم.

(وعلى مرفوعها بقلة) كقراءة بعضهم: **(وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)** برفع حين. أي ولات حين مناص لهم. فحذف الخر. ولم يسمع في لات اجتماع الاسم والخبر.

(وقد يضاف إليها حين لفظًا) كقوله:

وذلـــك حـــين لات أوان حلـــم ولكـــن قلهـــا اجتنبـــوا أذاتـــي

والآذاة مصدر أذى، يقال آذاه يؤذيه إذاء وأذاة وأذية.

(أو تقديرًا) كقوله:

تـــذكر حـــب ليلـــى لات حينـــا وأمـــس الشـــيب قـــد قطـــع القرينـــا

أي حين لات حين تذكر.

(وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء) كقوله:

العـــاطفون تحـــين مـــا مـــن عـــاطف والمســـبغون يـــدا إذا مـــا أنعمـــوا

أي العـاطفون حـين لات حـين مـا مـن عـاطف، فحـذف حـين ولا، ويحتمـل كـون الأصل: العاطفونه بهاء السكت، ثم أثبتها وأبدلها تاء.

(وتهمل لات على الأصح إن وليتها هنا) كقوله:

حنـــت نـــوار ولات هنـــا حنـــت وبـــدا الـــذي كانـــت نـــوار أجنـــت

قال المصنف: لا عمل للات في هذا وأشباهه، لكنها مهملة، وهنا في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعدها صلة لأن محذوفة، وأن وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر هنا. كأنه قال: ولا هنا لك حين. هكذا قال أبو علي، وزعم الشلوبين وابن عصفور أن هنا اسم لات، وهو غير صحيح لأن هنا ظرف غير منصرف. فلا يخلو من معنى في إلا بأن تدخل عليه من أو إلى.

[إهمال ليس في لغة تميم]

(ورفع ما بعد "إلا" في نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ لغة تميم) قال أبو عمرو بن العلاء: ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب.

(ولا ضمير في ليس، خلافًا لأبي علي) بل هي على هذه اللغة حرف نفي لا عمل لها، وهذا قول الجمهور. وقال الفارسي: هي فعل، واسمها ضمير الشأن، والجملة من الطيب والمسك خبرها. ورد بأنه لو كان كما زعم لقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما يقال: ليس كلامي إلا زيد منطلق، ولم يقل: ليس الطيب إلا المسك، كما لا يقال: ليس كلامي زيد إلا منطلق.

[حكم النفي بـ(ليس) و(ما)]

(ولا تلزم حاليةُ المنفي بليس وما على الأصح) بل ينفى بها الحال والماضي والمستقبل. ومن استقبال المنفي بليس: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]. ومن استقبال المنفي بما: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة:٩٦] قال الشلوبين: وحكى سيبويه: ليس خلق الله أشعر منه. وأجاز سيبويه: ما زيد ضربته، على أن تكون ما حجازية.

[زيادة باء في خبر (ليس) المنفي]

(وتزاد الباء كثيرًا في الخبر المنفي بليس) كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧]؟ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]؟

(وما أختها) كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢].

﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]. فلو ثبت الخبر لم تزد. فلا يجوز: ليس زيد أو ما زيد إلا بقائم.

(وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء) كقوله:

وإن مدت الأيدي إلى الزادلم أكن بأعجلهم، إذا أجشع القوم أعجل

وقوله:

دعاني أخي، والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد

أجشع أفعل من الجشع، وهو أشد الحرص، ومنه جشع الرجل بالكسر وتجشع مثله فهو جشع، وقوم جشعون. ويقال، رجل قعدد وقعدد إذا كان قريب الآباء إلى الجد الأكبر، وكان يقال لعبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس: قعدد بني هاشم، ويمدح به من وجه لأن الولاء للأكبر. ويذم به من وجه لأنه من أولاد الهرمي، وينسب إلى الضعف. ومنه: دعاني أخي... البيت.

(وبعد أولم يروا أن وشبهه) والمراد به دخولها بعد أن المسبوقة بـ أولم يروا كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣].وجاز ذلك نظرا إلى المعنى، إذ معنى أو لم يروا أن: أو ليس.

(وبعد لا التبرئة) كقول العرب: لا خير خير بعده النار. إذا لم تجعل الباء بمعنى في.

(وهل) كقول الفرزدق:

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألاهل أخوعيش لذيذ بدائم

واقلولى ارتفع، يقال: قرد الرجل سكت من عي، وأقرد أي سكن وتماوت. وبعضهم يقول: أقرد لصق بالأرض.

(وما المكفوفة بإن) كقوله:

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه

(والتميمية، خلافًا لأبي علي والزمخشري) والصحيح خلاف قولهما، لكثرة دخول الباء بعد ما، في أشار بني تميم ونثرهم، ونص على ذلك سيبويه والفراء: ومنه قول الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر

(وربما زيدت في الحال المنفية) كقوله:

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

أي خائبة.

(وخبر إن) كقوله:

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب

أي فإنك المجرب مما أحدثت.

(ولكن) كقوله:

ولكــن أجــرا لــو فعلــت بهــين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

(وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها) وهذا هو العطف على التوهم، ولا ينقاس، خلافًا للفراء. ومنه أنشد سيبويه:

مشـائيم ليسـوا مصـلحين عشـيرة ولا ناعــب إلا ببــين غرابهــا

جر ناعب عطفا على مصلحين على توهم الباء. ومنه أيضًا قوله:

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل إن لـم يكـن للهـوى بالعقـل غلابـا

جر بطلا عطفا على مقدام على توهم الباء. واحترز بالصالح من غيره. فلا يقال: ليس زيد إلا قائمًا وذاهب.. بجر ذاهب. ولا: ما زيد يقوم وقاعد، بجر قاعد.

(ويندر ذلك بعد غير ليس وما) كقوله:

ومــا كنــت ذا نيــرب فــيهم ولا مــنمش فــيهم منمــل

جر منمشا على توهم دخول الباء في خبر كان المنفية، وهو: ذا نيرب. والنيرب النميمة، والمنمش المفسد لذات البين، والمنمل الكثير النميمة.

(وقد يفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل) كقول امرئ القيس:

فظـل طهـاة اللحـم مـا بـين منضـج صـفيف شـواء أو قـد يـر معجـل

جر قديرا لتوهم جر صفيف بالإضافة، لأن منصوب اسم الفاعل يجر بالإضافة كثيرًا. واحترز بالمتصل من المنفصل، فإنه لا يجر المعطوف عليه نحو أن يقال: من ين منضج بالنار صفيف شواء، لأن الانفصال يمنع توهم الإضافة. الطهاة جمع طاه وهو الطباخ. والصفيف ما صف من اللحم على الجمر ليشوى فيه، تقول منه: صففت اللحم صفا، والقدير المطبوخ في القدر، تقول منه: قدر واقتدر مثل طبخ واطبخ.

[العطف على خبر (ليس)]

(وإن وَلِيَ العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي) نحو: ليس زيد قائمًا ولا قاعدا أبوه، وما زيد قائمًا ولا قاعدا أخوه.

(أعطي الوصف ما له مفردًا، ورفع به السببي) فيجوز لك في الوصف في المثالين السابقين النصب والجر كما لو لم يذكر السببي. وكذلك لو دخلت الباء في الخبر، ولو قلت: ما زيد يقوم ولا قاعدًا أبوه، أو ليس يقوم ولا قاعدًا أبوه، لم يجز جر الوصف لما تقدم.

(أو جعلاً) أي الوصف والسببي.

(مبتدأ وخبرًا) فتقول: ولا قاعد أخوه. فيرتفع أخوه مبتدأ. وقاعد خبرًا. ويجوز رفع الوصف مبتدأ، وجعل ما بعده مرفوعًا به سادا مسد خبره.

(وإن تلاه أجنبي عطف عد ليس على اسمها، والوصف على خبرها) نحو: ليس زيد قائمًا ولا قاعدا عمرو، فعمرو مرفوع عطفا على اسم ليس، وقاعدا منصوب عطفا عل خبرها، ويجوز لك رفع الوصف على الخبرية للأجنبي، أو على الابتدائية. ولا يجوز نصب الوصف والحالة هذه مع ما، لأن خبرها لا يتقدم على اسمها، بل يتعين رفع الوصف نحو: ما زيد قائمًا ولا قاعد عمرو. ويكون الأجنبي مبتدأ وخبره الوصف الذي قبله أو سادا مسد خبر الوصف.

(وإن جر بالباء جاز على الأصح جر الوصف المذكور) نحو: ليس زيد بذاهب ولا قائم عمرو. بجر قائم بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة. وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير. ونظير المثال قوله:

ولـيس بمـدن حتفـه ذو تقـدم لحرب ولا مستنسئ العمر محجم

(ويتعين رفعه بعد ما) أي رفع الوصف المتلو بأجنبي نحو: ما زيد قائمًا ولا قاعد عمرو. وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو، وذلك لما سبق.

باب
أفعال المقاربة

(منها للشروع في الفعل طَفَق وطَفِق وطبق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهب وقام) فهذه ثمانية أفعال. ويقال: طفق بكسر الفاء. قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٢]. والمضارع يطفق فتحها، والمصدر طفقًا؛ قال الأخفش: وبعضهم يقول: طفق بالفتح يطفق طفوقًا؛ وأغرب هذه الثمانية علق وه، ومن استعمالهما قوله:

أراك علقت تظلم من أجرنا ... وظلم الجار إذلال المجير

وقوله:

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى ... فلج كأني كنت باللوم مغريا

(ولمقاربته هلهل وكاد وكرب وأوشك وأولى وألم) فهذه ستة أفعال تستعمل للدنو من الفعل، وأشهرها كاد، وأغربها أولى كقوله:

فعادى بين هاديتين منها ... وأولى أن يزيد على الثلاث

وفي بعض النسخ بعد أوشك: وألم وأولى، ولم يتعرض لها المصنف في الشرح، بل قال إن أفعال الدنو خمسة، وعلى هذه النسخة تكون ستة، فيقال ألم زيد أن يفعل. أي قارب. قال الجوهري: غلام ملم قارب البلوغ، وفي الحديث: " وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ "[1]. أي يقرب من ذلك انتهى.

---

(١) أخرجه «البخاري» ٢/١٠(٩٢١) و٢/١٢١(١٤٦٥) قال: حدثنا معاذ بن فضالة، قال: حدثنا هشام، عن يحيى، عن هلال بن أبي ميمونة. وفي ٤/٢٦(٢٨٤٢) قال: حدثنا محمد بن سنان، قال: حدثنا فليح، قال: حدثنا هلال. وفي ٨/٩١(٦٤٢٧) قال: حدثنا إسماعيل (١)، قال: حدثني مالك، عن زيد بن أسلم. و«مسلم» ٣/١٠١(٢٣٨٦) قال: حدثني أبو الطاهر، قال: أخبرنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم. وفي (٢٣٨٧) قال: حدثني علي بن حجر، قال: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، عن هشام صاحب الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة. و«النسائي» ٥/٩٠، وفي «الكبرى» (٢٣٧٣) قال: أخبرني زياد بن أيوب، قال: حدثنا إسماعيل ابن علية، قال: أخبرني هشام، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني هلال. وفي «الكبرى» (١١٨٢١) عن هارون بن عبد الله، عن معن، عن مالك، عن زيد بن أسلم. و«أبو يعلى» (١٢٤٢) قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن

ويمكن أن يكون يلم في الحديث فعلاً ناقصًا والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: أو يلم أن يقتل. وفي الحديث أيضًا: " لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره"[(١)]. ويقال: كرب بفتح الراء. وهو الأفصح، وبكسرها أيضًا. وعادى من العداء بكسر العين، وهو الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد، ومنه قول امرئ القيس:

فعادى عداء بين ثور ونعجة داركا ولم ينضح بماء فيغسل

والهادية أول الوحش، ومنه قول امرئ القيس:

كأن دماء الهاديات بنحره عصارة حناء بشيب مرجل

والحبط بفتح الباء أن تأكل الماشية فتكثر فينفتح لذلك بطنها ولا يخرج عنها ما فيها، وقال ابن السكيت: هو أن تنتفخ بطونها من أكل الذرق وهو الحندقوق، يقال: حبطت الشاة بالكسر.

(ولرجائه عسى وحرى واخلولق) فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء. وأغربها حرى، يقال: حرى زيد أن يجيء، بمعنى: عسى زيد أن يجيء.

(وقد ترد عسى إشفاقا) وهو قليل، بخلاف كونها للرجاء، وقد جتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شيئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شيئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

(ويلازمهن لفظ المضي إلا كاد وأوشك) فالأربع عشر الباقية لا يستعمل منها إلا الماضي، وأما كاد وأوشك فلا يلزمان الماضي، وسيأتي ذكر ما استعمل منهما في آخر الباب.

(وعملها في الأصل عمل كان) فهي من الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر.

=

هلال بن أبي ميمونة. و«ابن حبان» (٣٢٢٥) قال: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة. وفي (٣٢٢٧) قال: أخبرنا ابن سلم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا الوليد، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة.

كلاهما (هلال بن أبي ميمونة، واسم أبي ميمونة: علي، وزيد بن أسلم) عن عطاء بن يسار، فذكره.

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٤/٧، رقم ٣٤٠٠٤)، وابن جرير (٣٥/٢٤)، والبغوى فى الجعديات (٣٧٤/١، رقم ٢٥٦٩)، والضياء (١٦٠/٢، رقم ٥٤١).

(لكن التزم كون خبرها مضارعًا) ولذلك أفردت بباب.

(مجردا مع هلهل وما قبلها) فتقول: قام زيد يفعل. ومنه:

قامت تلوم، وبعض اللوم آونة ... مما يضر ولا يبقى له نغل

وكذا الباقي وهو: هب وأنشأ وأخذ وجعل وطفق وطفق وطبق، وذلك لأن أن تقتضي الاستقبال والشروع ينافيه.

(ومقرونا بأن مع أولى وما بعدها) والمراد به حرى واخلولق، فتقول: أولى زيد أن يقوم، وكذا الباقي.

(وبالوجهين مع البواقي) أي بالتجريد من أن والاقتران بها، لكن على التفصيل الذي نذكره.

(والتجريد مع كاد وكرب أعرف) فكاد زيد يقوم نحو: ﴿وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف: ١٥٠] أعرف من كاد زيد أن يقوم، نحو:

قد كاد من طول البلى أن يمصحا ... رسم عفا من بعد ما قد أنفحا

ومثله قول الآخر:

كادت النفس أن تفيض عليه ... إذ غدا حشو ريطة وبرود

وكذا كرب نحو:

كرب القلب من جواه يذوب ... حين قال الوشاة هند غضوب

ونحو:

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما ... وقد كربت أعناقها أن تقطعا

ولم يذكر سيبويه اقتران خبر كرب بأن. يقال: مصح الشيء يمصح مصوحا ذهب وانقطع. والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن، يقال منه:

جوي الرجل بالكسر فهو جو. والسجل الدلو إذا كان فيه ماء قل أو كثر، ولا يقال لها وهي فارغة سجل ولا ذنوب، والجمع سجال.

(وعسى وأوشك بالعكس) فعسى زيد أن يقوم نحو: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] أعرف من عسى زيد يقوم، نحو:

عسى فرج يأتي به الله إنه ... له كل يوم في خليقته أمر

وكذا أوشك، فأوشك زيد أن يقوم نحو:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا فيمنعوا

أعرف من أوشك زيد يقوم، نحو:

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

وجمهور البصريين على أن حذف من خبر عسى ضرورة، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر، وقال الفارسي: الأكثر الاقتران ولا يلزم: وغرات جمع غرة وهي الغفلة.

(وربما جاء خبراهما) أي خبر كاد وعسى.

(مفردين منصوبين) كقوله:

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وقوله:

أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما

(وخبر جعل جملة اسمية) كقوله:

وقد جعلت قلوص بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب

(أو فعلية مصدره بإذا) كقول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا.

(أو كلما. وندر إسنادها إلى ضمير الشأن ودخول المفي عليها) سقط هذا من بعض النسخ، ولم يتعرض له المصنف في الشرح. ومثال المسألة الأولى أن تقول: جعل زيد كلما جاءه عمرو ضربه؛ ويحتاج إلى سماع. ويمكن تمثيل المسألة الثانية بما حكاه الزاهد غلام ثعلب أنه يقال: عسى زيد قائم. برفع المبتدأ والخبر بعد عسى. فيتخرج هذا على أن في عسى ضمير الشأن، والجملة بعده خبر عسى، هذا إن جعلنا الضمير في قوله: " إسنادها " إلى أفعال هذا الباب، وإن جعلناه عائدا إلى جعل فالمثال: جعل زيد قائم. ويحتاج إلى سماع. ومثال المسألة الثالثة أن يقال: ما جعل زيد ينظم. ولا ينبغي أن يعود الضمير من قوله: " عليها " لأفعال هذا الباب، إذ لم يندر دخول النفي عليها كلها، لأن من جملتها كاد ودخول النفي عليها مقيس، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا

يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥٢]، ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠].

(وليس المقرون بأن خبرًا عند سيبويه) فإذا قلت: عسى زيد أن يقوم، فأن وما دخلت عليه في موضع نصب بإسقاط حرف الجر، أو بتضمن الفعل معنى قارب، هذا مذهب سيبويه. والمختار أن المقرون بأن خبر كالمجرد منها، وهو ظاهر كلام المصنف في هذا الكتاب، وهو قول الجمهور.

(ولا يتقدم هنا الخبر) فلا يقال: أن يقوم عسى زيد، ولا أفعل طفقت.

(وقد يتوسط) نحو: طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون.

(وقد يحذف) أي الخبر.

(إن علم) كقوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] أي يمسح، فحذف لدلالة المصدر.

(ولا يخلو الاسم من الاختصاص) بأن يكون معرفة أو قريبا منها كاسم كان.

(غالبًا) استظهر به على وروده نكرة محضة قليلاً كقوله:

عسى فرج يأتي به الله إنه ... له كل يوم في خليقته أمر

(ويسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل فيغني عن الخبر) نحو: عسى أن يقوم، وأوشك أن يذهب، واخلولق أن يفعل، فأن وصلتها في موضع رفع بهذه الأفعال، ولا يحتاج معها إلى خبر، فسدت مسد الاسم والخبر، كما سدت مسد المفعولين في: ظننت أن تقوم.

وفهم من كلامه أن غير الثلاثة من أفعال الباب لا يستعمل كذلك، فلا يقال: كاد أن يقوم، ولا حرى أن يقوم.

(ولا يختلف لفظ المسند لاختلاف ما قبله) فتقول: زيد عسى أن يقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدان عسى أن يقوموا، وهند هسى أن تقوم، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن. فلا يختلف لفظ المسند وهو عسى لاختلاف ما قبله بإفراد وتذكير وغيرهما، لأنه مسند إلى ظاهر وهو أن وما بعدها، وكذلك أوشك واخلولق.

(فإن أسند) أي الفعل الذي هو عسى وأوشك واخلولق.

(إلى ضميره) أي إلى ضمير الاسم السابق.

(اسما) إن جعلناها مع أن داخلة على المبتدأ والخبر.

(أو فاعلاً) إن جعلناها مع أن غير داخلة على المبتدأ والخبر، بل جعلنا أن وصلتها مفعولاً.

(طابق صاحبه معها كما يطابق مع غيرها) فتقول: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندات عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن، كما تقول: الزيدان كانا يقومان، والزيدون كانوا يقومون: وإذا قلت على خذا: زيد عسى أن يقوم، ففي سى ضمير مستتر يعود على زيد، كما إذا قلت: زيد كان يقوم، وهذا كله يأتي في أوشك واخلولق.

(وإن كان لحاضر أو غائبات جاز كسر سين عسى) فتقول: عسيت أن أخرج، وعسيت أن تخرج، والهندات عسين أن يخرجن، بفتح السين وكسرها، والفتح أشهر، ولم يقرأ من السبعة بالكسر إلا نافع، وذكر الأفودي أن الكسر لغة الحجاز.

[(عسى) و(كاد)]

(وقد يتصل بها) أي بعسى.

(الضمير الموضوع للنصب) نحو: عساني وعساك وعساه.

(اسما عند سيبويه، حملا على لعل) فإذا قلت: عساني أن أفعل، فمذهب سيبويه أن الياء في موضع نصب بعسى اسما لها، وأن والفعل في موضع رفع خبرًا لها، فحمل عسى في العمل على لعل، كما حملت لعل عليها في دخول أن في خبرها في قوله:

لعلك يوما أن تلم ملمة عليك من اللائي يدعنك أجزعا

(وخبرا مقدما عند المبرد) فالياء عنده في موضع نصب خبرًا لعسى، تقدم على اسمها وهو أن والفعل، فأبقاها على ما استقر لها من العمل.

(ونائبا عن المرفوع عند الأخفش) فتبقى عسى على رفعها الاسم ونصبها الخبر، ويزعم أنه وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، فالياء وأخواتها عنده في موضع رفع اسما لعسى، وأن والفعل في موضع نصب خبرًا لها، ووضع ضمير موضع ضمير ثابت في قولهم، ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، ويبطل مذهبه تصريحهم بالاسم موضع أن والفعل في مثل هذا التركيب مرفوعًا كقوله:

فقلت عساها نار كأس وعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها

برفع نار.

(وربما اقتصر عليه) أي على الضمير الموضوع للنصب كقوله:

ولي نفس أقول لها، إذا ما تنازعني، لعلي أو عساني

(ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم) كما في غيره من الأخبار.

(وكون الفاعل غيره قليل) أي غير الضمير، وهذا بخلاف الضمير في غيره من الأخبار، فيكثر في هذا الباب: كاد زيد يفعل، وجعل يتكلم، ويقل، يفعل أبوه، ويتكلم أخوه، مع أنه مؤول بخلاف غيره، إذ يجوز قياسًا كان زيد يفعل، وكان زيد يتكلم أبوه، ونظير جعل زيد يتكلم أبوه قوله:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي، فأنهض نهض الشارب الثمل

وأول على أن المعنى: أثقل بثوبي.

(وتنفى كاد إعلامًا بوقوع الفعل عسيرًا) خلص زيد ولم يكد يخلص. واستدل أبو الفتح على هذا بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] **(أو بعدمه وعدم مقاربته)** كقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ وقوله ﴿وَلا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أي لم يراها ولم يقارب أن يراها، ولا يسيغه ولا يقارب أن يسيغه.

(ولا تزاد، خلافًا للأخفش) وما استدل به من قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ مؤول على أن المعنى: أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية، أو أكاد أخفيها عن نفسي.

(واستعمل مضارع كاد) كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ و ﴿وَلا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾، ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

(وأوشك) وهو أكثر من الماضي حتى أن الأصمعي أنكر الماضي.

(وندر اسم فاعل أوشك) كقوله:

فإنك موشك أن لا تراها ... وتعدو دون غاضرة العوادي

قال الجوهري: غاضرة قبيلة من بني صعصعة، وهي من بني أسد، وبطن من ثقيف. وعوادي الدهر عوائقه.

(وكاد) كقول كثير:

أموت أسى يوم الرجام وإنني ... يقينا لرهن بالذي أنا كائد

أي بالموت الذي كدت آتية، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل.

باب
الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
[إن وأخواتها[1]]

إنما قال: الأحرف ولم يقل: الحروف، لأن الموضع موضع قلة. وقول سيبويه وغيره: الحروف من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة، وهو ثابت كقوله تعالى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أو باعتبار ما يعرض لهذه الأحرف من التغيير.

(وهي إن للتوكيد) ولذلك أجيب بها القسم نحو: والله إنك فطن، والمفتوحة كالمكسورة في إفادة التأكيد. نقله ابن العلج عن النحويين.

---

(١) اعلم: أن (إنَّ واخواتها) قد يجوز أن تفصل بينها وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده وذلك قولك: إن زيداً فافهم ما أقول رجل صالح وإن عمرًا والله ظالم وإن زيدا هو المسكين مرجوم لأن هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذم في النصب وعلى ذلك يتأول قوله تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا أولئك لهم جنات عدن) فأولئك هو الخبر ومذهب الكوفيين والبغداديين في (إن) التي تجاب باللام يقولون: هي بمنزلة (ما) وإلا وقد قال الفراء: إنها بمنزلة (قد) وتدخل أبداً على آخر الكلام نحو قولك: إن زيداً لقائم تريد: ما زيد إلا قائم وقد قيل: إنه يريد: قد قام زيد وكذلك: إن ضرب زيد لعمراً وإن أكل زيد لطعامك وكان الكسائي يقول: هي مع الأسماء والصفات يعني بالصفات والظروف إن المثقلة خففت ومع الأفعال بمعنى ما وإلا وقال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي قالوا: وقد حكى: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه وقد حُكي مع الأسماء وأنشدوا:

فقلت إن القوم الذي أَنَا مِنهم ... لأهل مَقَامَات وشَاء وجامِلِ

وكل ما كان من صلة الثاني لم تدخل اللام عليه وكل ما كان من صلة الأول أدخلت اللام عليه نحو قولك: إن ظننت زيداً لفي الدار قائماً فإن كان في الدار من صلة الظن دخل عليها وإن كان من صلة (قائم) دخلت اللام على (قائم) يعنون أن اللام إنما تدخل على ما هو في الأصل خبر المبتدأ ألا ترى أنه لو خلا الكلام من (ظننت): كان زيد في الدار قائماً فزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائم حال والعامل فيه (في الدار) فهو من صلة (في الدار) فاستقبحوا أن يدخلوا اللام على (قائم) لأنه من صلة الثاني وهو الخبر وقالوا كل أخوات الظن وكان على هذا المذهب وكذلك صلة الثاني في قولك: إن ضربت رجلاً لقائماً لا يدخلون عليها اللام و (قائماً) صلة رجل هذا خطأ عندهم وعند غيرهم ولا يجوز: إن زال زيد قائماً لأنه لا يجوز زال زيدٌ لقائماً وتقول: إن كان زيدٌ لقائماً. [الأصول ٢٢٢/١]

(ولكن للاستدراك) ولذا لا تكون إلا بعد كلام، نحو: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧].

(وكأن للتشبيه) قال المصنف: هي للتشبيه المؤكد، فأصل: كأن زيدًا أسد: إن زيدًا كأسد، فقدمت الكاف وفتحت الهمزة، وصار الهمزة، وصار الحرفان حرفا واحدًا مدلولا به على التشبيه والتوكيد.

(وللتحقيق أيضًا على رأي) هو رأي الكوفيين والزجاجي. زعموا أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه، وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة:

كأنني حين أمسى لا تكلمني ... ذو بغية يشتهي ماليس موجودا

إذ لا تشبيه فيه، إذ هو ذو بغية يشتهي ما ليس موجودًا. ورد بأن التشبيه فيه بين بأدنى تأمل، وذلك أنه لما يئس من أن تكلمه مع اشتهائه كلامها، وإن كانت موجودة، كما يوأس من الوصول إلى ما هو معدوم. صار كأنه اشتهى ما لا وجود أصلاً.

(وليت للتمني) ويكون في الممكن نحو: ليت زيدًا أمير، والمستحيل نحو: ليت الشباب يعود، ولا يكون في الواجب، لا يقال: ليت غدا يجيء.

(ولعل للترجي والإشفاق) ولا يستعمل إلا في الممكن، فلا يقال: لعل الشباب يعود، والترجي للمحبوب نحو: لعل الله يرحمنا، والإشفاق للمكروه نحو: لعل العدو يقدم.

(والتعليل) أثبته الكسائي. وقال الأخفش في المعاني ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤] نحو قول الرجل لصاحبه: أفرغ لعلنا نتغذى. والمعنى لنتغذى.

(والاستفهام) قاله الكوفيون، وجعل المصنف منه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ [عبس: ٣].

(ولهن) أي الأحرف المذكورة.

(شبه بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما) فخرج باللزوم ما يدخل على المبتدأ والخبر وعلى غيرهما كألا وأما الاستفتاحيتين، وبالاستغناء بهما لو لا الامتناعية وإذا الفجائية فإنهما يشبهان كان في لزوم المبتدأ والخبر ويفارقانهما بافتقار لولا للجواب وإذا إلى كلام سابق.

(فعملت عملها) أي عمل كان الناقصة.

(معكوسا) فنصبت الاسم ورفعت الخبر. وهذا على قول البصريين، وأما الكوفيون فيقولون: إنما نصبت الاسم، وأما الخبر فلم تعمل فيه شيئًا، بل هو على رفعه قبل دخولها.

(ليكونا) أي المبتدأ والخبر، وهذا تعليل أول لعملها عمل كان معكوسا.

(معهن) أي مع الأحرف المذكورة.

(كمفعول قدم وفاعل أخر) نحو: أكل الخبز زيد.

(تنبيها على الفرعية) لأن الأصل تقديم المرفوع.

(ولأن معانيها) أي معاني هذه الأحرف؛ وهذا تعليل ثان.

(في الأخبار) أي لا يتحقق حصولها إلا في الأخبار.

(فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابيهما) فنصب الاسم لشبهه بالمفعول، ورفع الخبر لشبهه بالفاعل.

(ويجوز نصبهما بليت، عند الفراء) فيقول: ليت زيدًا قائمًا بنصب الجزءين، وجعل منه قوله:

ليت الشباب هو الرجيع إلى الفتى والشيب كان هو البديء الأول

والبديء والبدء الأول، ومنه قولهم: افعله بادي بدء وبادي بديء، وهو على فعيل، أي أول شيء: وياء بادي ساكنة في موضع النصب. هكذا يتكلمون به. قاله الجوهري.

(وبالخمسة عند بعض أصحابة) فأجاز بعض الكوفيين نصب الجزءين بعد خمسة الأحرف. وقال ابن سلام في طبقات الشعراء: هي لغة رؤبة وقومه. وقال ابن السيد: نصب خبر إن وأخوتها لغة بعض العرب.

(وما استشهد به محمول على الحال) فخبة جروزا في قوله:

إن العجوز خبة جروزا تأكل في مقعدها قفيزا

حال من فاعل تأكل. والخبة الخداعة. والجروز التي إذا أكلت لم تترك على المائدة شيئًا، وكذلك الرجل.

(أو على إضمار فعل، وهو رأي الكسائي) فيحمل قوله: هو الرجيع على تقدير كان. والأصل: كان الرجيع، فحذف كان وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلا.

وكان الكسائي يوجه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من هذه الأحرف. وكذلك يقدر في قوله:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا، إن حراسنا أسدا

أن الأصل: إن حراسنا يشبهون أسدًا أو كانوا. وجنح الليل وجنحه طائفة منه.

obeikandl.com

[خبر الحروف الناسخة]

(وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف) فلا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبي نحو: أين زيد؟ أو جملة طلبية نحو: زيد اضربه، أو هل رأيته؟

(وربما دخلت إن على ما خبره نهي) كقوله:

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

(وللجزءين بعد دخولهن مالهما مجردين) فجميع ما سبق في باب الابتداء من تقسيم المبتدأ إلى عين ومعنى، والخبر إلى مفرد وغيره يأتي هنا، وكذلك ما تقدم من الشروط، كعود ضمير من الجملة المخبر بها، ومن الأحوال كحذف الضمير لدليل، كقول الشاعر:

وإن الذي بيني وبينك لا يني بأرض أبا عمرو لك الدهر شاكرا

أي لا يني أو من أجله.

(لكن يجب هنا تأخير الخبر) لما سبق من بيان موجب تقديم منصوبها وتأخير مرفوعها.

(ما لم يكن ظرفًا أو شبهه فيجوز توسيطه) لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، فلم يمتنع تقديمهما على الاسم بعد الأحرف، فلهذا جاز: إن في الدار زيدًا، وإن أمامك عمرًا، ووجب: إن في الدار صاحبها، وان أمام هند بعلها.

(ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقل ما يكون إلا ضمير الشأن) فمن حذفه وهو ضمير الشأن في غير الشعر قول بعضهم: إن بك زيد مأخوذ. يريد: إنه. حكاه سيبويه عن الخليل: ومن حذفه وهو غير ضمير شأن في غير الشعر أيضًا ما حكى الأخفش: إن بك مأخوذ أخواك. بحذف الاسم وهو ضمير المخاطب، أي إنك مأخوذ أخواك. ومن حذفه وهو ضمير شأن في الشعر قوله:

ولكن من لا يلق أمرا ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل

ومن حذفه وهو غير ضمير شأن في الشعر قوله:

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

أي ولكنك زنجي، والأعزل الذي لا سلاح معه، ويقال زنجي وزنجي، وهو واحد الزنج والزنج، وهم جيل من السودان: والمشافر جمع مشفر، والمشفر مستعار هنا، وهو من البعير كالجحفلة من الحافر، واستعير هنا كما استعير من قولهم: مشافر الفرس. والجحفلة لحافر كالشفة للإنسان. وضبي نسبة إلى ضبة بن أد، وهو عم تميم بن مر.

(وعليه يحمل: " إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ") -فيكون نظير ما حكى سيبويه من قولهم: إن بك زيد مأخوذ: والأصل إنه من أشد... فحذف ضمير الشأن كما قي إن بك...

(لا على زيادة من، خلافًا للكسائي) وذلك لأن زيادة من مع اسم إن غير معروفة، وأيضا فالمعنى يفسد على تقدير الزيادة، إذ يصير: إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون، وليس كذلك، إذ غيرهم أشد عذابًا منهم كالكفرة ونحوهم، وإنما تكلف الكسائي معنى الزيادة لأن مذهبه منع حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف اسم يصح عملها فيه كالمصورين، وما حكاه سيبويه يرد عليه.

(وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقًا) أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، وهذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح.

(خلافًا لمن اشترط تنكير الاسم) وهم الكوفيون. ومن حذفه والاسم نكرة:

إن محـــــلا وإن مـــــرتجلا وإن فـي السـفر إذ مضـوا مهـلا

أي إن لنا محلا وإن لنا مرتجلاً، والمعنى: إن لنا محلاً في الدنيا ما كنا أحياء، ومرتجلاً إذا متنا. ومن حذفه وهو معرفة:

سوى أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا

أي تفضلوا. يقال: سفرت أسفر سفورا خرجت إلى السفر فأنا سافر، وقوم سفر كصاحب وصحب، وسفار كراكب وركاب. والمهل بالتحريك التؤدة.

(وقد يسد مسده واو المصاحبة) نحو ما حكى سيبويه: إنك ما وخيرا. أي إنك مع خير، وما زائدة، والخبر محذوف وجوبًا كما في: كل رجل وضيعته.

(والحال) أي وقد يسد مسده الحال نحو: إن شربي السويق ملتوتًا. ومنه:

إن اختيـارك مـا تبغيـه ذا ثقـة بـالله مسـتظهرا بـالحزم والجلـد

فحذف الخبر وجوبًا لسد الحال مسده كما في: ضربي زيدًا قائمًا.

(والتزم الحذف في: ليت شعري مردفا باستفهام) نحو: ليت شعري أكان كذا أم كذا. ومنه:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بواد وحولي إذخر وجليل؟

فالخبر محذوف وجوبًا، أي ليت شعري بكذا ثابت أو موجود، وذلك لأنه بمعنى ليتني أشهر، وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري، وهو مصدر حذفت منه التاء، والأصل شعرة كدربة. قال سيبويه: حذفوا الهاء كما حذفوها في قولهم: ذهب بعذرها، وهو أبو عذرها، والجليل الثمام وهو نبت ضعيف له خوص أو شبيه بالخوص، والواحدة جليلة والجمع جلائل. وأصل عذرها عذرتها كما قال سيبويه، والعذرة البكارة، ويقال: فلان أبو عذرها إذا كان هو الذي افترعها وافتضها.

(وقد يخبر هنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة) نحو ما حكى سيبويه: إن ألفا في دراهمك بيض؛ وكقول امرئ القيس في رواية سيبويه:

وإن شفاء عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول؟

(أو بمعرفة) نحو ما حكى سيبويه: إن قريبا منك زيد، وإن بعيدا منك عمرو، وأنشد:

وما كنت ضفاطا ولكن طالبا أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل

وقدره: ولكن طالبًا أنا.

(ولا يجوز نحو: إن قائمًا الزيدان، خلافًا للأخفش والفراء، ولا نحو: ظننت قائمًا الزيدان، خلافًا للكوفيين) جواز هاتين المسألتين متفرع على جواز: قائم الزيدان، بدون نفي أو استفهام، وقد سبقت المسألة في باب المبتدأ؛ قال المصنف هنا: والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان تجويز هاتين المسألتين، ولهذا قال المصنف هنا: لا يجوز، وإن كان سبق منه هناك أنه لا يجري هذا المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي.

[فصل:
في كسر همزة (إن) وفتحها]

(فصل): (يستدام كسر إن ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر) وذلك لأن المكسورة هي الأصل، لأنها مستقلة، والمفتوحة كبعض اسم، لتقديرها هي وما عملت فيه به، وقيل: المفتوحة أصل المكسورة، وقيل: كل منهما أصل بنفسها؛ وإنما قال بمصدر ولم يقل بمفرد لأنها إنما تفتح إذا أولت بمفرد وهو مصدر، أما إذا أولت بمفرد غير مصدر تفتح كما في قولك: ظننت زيدًا إنه قائم، فهي هنا واجبة الكسر، وإن كانت في موضع مفرد، لأنه غير مصدر وهو المفعول الثاني، إذ الأصل: ظننت زيدًا قائمًا.

(فإن لزم التأويل لزم الفتح) كما في المواضع التي سنذكرها.

(وإلا فوجهان) أي وإلا يلزم تأويلها بمصدر بل يجوز فوجهان: الفتح إن أولت بمصدر، والكسر إن لم تؤول، وذلك كما سيأتي.

(فلامتناع التأويل كسرت مبتدأة) أي مبدوءا بها لفظًا ومعنى نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] أو معنى لا لفظًا نحو: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]

(وموصولا بها) كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [القصص: ٧٦]، وأما فتحها في نحو: لا أكلمك ما أن في السماء نجما، فواجب كما سيأتي، وليست موصولا بها، إذ التقدير: ما ثبت أن في السماء نجما.

(وجواب قسم) نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

(ومحكية بقول) نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]. فإن كان القول بمعنى الظن فهي غير محكية به، ويأتي حكمها في باب ظن.

(وواقعة موقع الحال) نحو: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

(أو موقع خبر اسم عين) نحو: زيد إنه قائم، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧]، وكقول بعضهم:

أراني ولا كفران لله إنما أواخي من الأقوام كل بخيل

واحترز بقوله: اسم عين من نحو: علمي أنك منطلق، فإنه يجب فتحها، إذ التقدير: علمي انطلاقك، ومن نحو: أول ما أقول أني أحمد الله، فإنه يجوز فيها الوجهان كما سيأتي.

(أو قبل لام معلقة) كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ولو لا اللام لفتحت كما في: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(وللزوم التأويل فتحت بعد لو) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥] أي ولو ثبت صبرهم، أو لو صبرهم ثابت.

(ولولا) كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣] أي فلولا تسبيحه ثابت، أو فلولا وجد تسبيحه.

(وما التوقيتية) كقولهم: لا أكلمك ما أن في السماء نجما، أو ما أن حراء مكانه، أي ما ثبت. والأول ن يعقوب: والثاني عن اللحياني.

(وفي موضع مجرور) أي بحرف نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]. أو بإضافة نحو: ﴿مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

(أو مرفوع فعل) أي فاعلاً نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٥١] أو نائبا عنه نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١]. ودخل في قوله: " مرفوع فعل " مسألة ما التوقيتية، إذ التقدير كما ذكر: ما ثبت أن. فلو لم تذكرها لم يبق تكرار.

(أو منصوبة غير خبر) نحو: ﴿وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام: ٨١] ونحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]. واحترز بقوله: غير خبر مما هو خبر اسم عين نحو: حسبت زيدًا إنه قائم، فإنه يجب كسرها كما سبق.

(ولإمكان الحالين) أي التقدير بمصدر والتقدير بجملة.

(أجيز الوجهان) أي الفتح على تقدير المصدر، والكسر على تقدير الجملة.

(بعد: أول قولي) نحو: أول قولي أو أول ما أقول أني أحمد الله.

فيجوز فتح أن على تقدير: أول قولي حمد الله، ويجوز الكسر على تقدير: أول كلام أتكلم به هذا الكلام المفتتح بإني. فعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا، ولا تصدق عبارة الكسر على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله إني.

(وإذا المفاجأة) كقوله:

وكنت أرى زيدًا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم

روى بفتح أنه على تقدير المصدرية، وهو مبتدأ خبره محذوف، أي: فإذا عبوديته ثابتة، وبالكسر على عدم التأويل بالمصدر.

(وفاء الجواب) نحو: من يأتيني فأنه مكرم. من فتح جعل ما بعد الفاء مصدرا مبتدأ، وخبره محذوف، أي فإكرامه واقع، ومن كسر جعل ما بعدها جملة بلا تقدير، كما لو قال: فهو مكرم. وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

(وتفتح بعد أما بمعنى حقا) نحو: أما أنك ذاهب. روى سيبويه فيه كسر إن على جعل أما للاستفتاح كألا، وفتحها على جعل أما بمعنى حقا فتفتح كما في: أحقا أنك ذاهب؟ لتأولها بمصدر مبتدأ، وحقا مصدر واقع ظرفًا مخبرا به.

(وبعد حتى غير الابتدائية) وهي العاطفة أو الجارة، وذلك للزوم تقدير المصدر نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل. فيجوز تقدير ما بعد حتى بمصدر منصوب إن جعلت عاطفة، وبمصدر مجرور إن جعلت جارة. واحترز من الابتدائية لأن الكسر بعدها واجب لامتناع تقدير المصدر نحو: مرض زيد حتى إنه لا يرجى.

(وبعد لا جرم غالبًا) نحو: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢] ففتح أن بعدها هو المشهور، وبه قرأ القراء، وقد أجريت لا جرم مجرى اليمين فكسر بعض العرب إن بعدها. وفسر الفراء لا جرم مرة بلا بد ومرة بحقا، وعند سيبويه أن لا رد لما سبق؛ وجرم فعل ماض بمعنى حق، وأن وما بعدها في موضع رفع به. وعلى هذا فلا وجه لكسرها إلا ما حكى الفراء من أن من العرب من يجريها مجرى اليمين فيقول: لا جرم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت.

(وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام) ذكر ابن كيسان في نحو: والله إن زيدًا كريم، بلا لام أن الكوفيين يفتحون ويكسرون، والفتح عندهم أكثر.

[فصل:
في دخول لام الابتداء بعد إن]

(فصل): (يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على اسمها المفصول) أي بالخبر نحو: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾ [القلم: ٣] أو بمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيدا راغب، والمغاربة يمنعون: إن فيك لزيدًا راغب. فالثانية ممنوعة عندهم.

(وعلى خبرها المؤخر عن الاسم) نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾ [النمل: ٧٣]؛ فلو تقدم الخبر على الاسم لم تدخل، فلا يقال: إن لعندك زيدًا، ولا إن غدا لعندنا زيدًا، وكذا إن كان الخبر المؤخر منفيا كما سيأتي.

(وعلى معموله) أي معمول الخبر.

(مقدما عليه) أي على الخبر.

(بعد الاسم) نحو: إن زيدًا لطعامك آكل. ومنه:

إن امرأ خصني عمدا مودته ... على التنائي لعندي غير مكفور

وتحرز بمقدما من نحو: إن زيدًا آكل طعامك، فلا يقال: آكل لطعامك، وبقوله: بعد الاسم من نحو: إن فيك زيدًا راغب، فلا يقال: إن لفيك زيدًا راغب.

(وعلى الفصل المسنى عمادا) نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران:٦٢]

(وأول جزءي الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما) فقولك: إن زيدًا لوجهه حسن، أولى من: إن زيدًا وجهه لحسن، وذلك أن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية، وهذا التعليل يقتضي منع دخولها على ثاني جزءي الجملة الاسمية كما في الفعلية، ولهذا قال المصنف في الشرح إنه شاذ، وكذا قال في البسيط. ومن دخولها على الأول: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ [الحجر: ٢٣]، وقوله:

إن الكريم لمن يرجوه ذو جدة ... ولو تعذر إيسار وتنويل

ومن دخولها على الثاني ما حكى أبو الحسن: إن زيدًا وجهه لحسن، وقوله:

فإنك من حاربته لمحارب ... شقي، ومن سالمته لسعيد

(وربما دخلت لى خبر كان الواقعة خبر إن) نحو ما ثبت في بعض نسخ البخاري عن قول أم حبيبة رضي الله عنها: إني كنت عن هذا لغنية.

(ولا تدخل على أداة شرط) فلا يقال: إن زيدًا لئن تأته يأتك، ولا إن عمرًا لمن يكرمه، لئلا تلتبس بالموطئة، فإنها تصحب أداة الشرط كثيرًا نحو: ﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٤٩]؛ وحق المؤكد أن لا يلتبس بغير المؤكد، ونص على منع المسألة الكسائي والفراء والمغاربة.

(ولا على فعل ماض متصرف خال من قد) فلا يقال: إن زيدًا لقام، خلافًا للكسائي وهشام، ويجوز: إن زيدًا ليقوم، وإنه لنعم الرجل، وإنه لقد قام. ويجوز: إنه لنعم الرجل، الأخفش والفراء، وسيبويه يمنعها.

(ولا على معموله) أي على معمول الفعل الماضي المتصرف الخالي من قد.

(المتقدم) فلا يقال: إن زيدًا لطعامك أكل.

(خلافًا للأخفش) لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر، فلو جاز هذا لزم ترجيح الفرع على الأصل. والفراء كالأخفش.

(ولا على حرف نفي إلا في ندور) كما أنشد أبو الفتح:

وأعلـــم أن تســـليما وتركـــا ... لـــلا متشـــابهان ولا ســـواء

شبه لا بغير فأدخل عليها اللام.

(ولا على جواب الشرط، خلافًا لابن الأنباري) فلا يقال: إن زيدًا من يأته ليكرمه. لأنه غير مستعمل، ونص على المنع الكسائي والفراء.

(ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، خلافًا للكسائي) وحكاية ابن كيسان عن الكسائي: إن كل ثوب لو ثمنه، خطأ عند البصريين.

(وقد يليها حرف التنفيس، خلافًا للكوفيين) فيقال: إن زيدًا لسوف يقوم أو لسيقوم، وفاقا للبصريين، إذ لا مانع منه.

(وأجازوا) يعني الكوفيين.

(دخولها) يعني اللام.

(بعد لكن) نحو: لكن زيدًا لقائم.

(ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة) وهو قول بعض العرب:

ولكنني من حبهـــا لعميـــد

إذ ليس له راو عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته، ولو صح لحمل على أن اللام زائدة.

(كما زيدت) أي اللام.

(مع الخبر مجردا) أي من إن نحو:

أم الحلـــيس لعجـــوز شـــهربه ترضـى مـن اللحـم بعظـم الرقبـة

والشهربة العجوز الكبيرة.

(أو معمولا لأمسى) نحو:

فقال من سألوا: أمسى لمجهـودا

(أو زال) نحو:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهـائم المقصـى بكـل مـراد

والمراد بفتح الميم المكان الذي يذهب فيه ويجاء.

(أو رأى) نحو:

رأوك لفـي ضـراء أعيـت فثبتـوا بكفيـك أسـباب المنـى والمـآرب

والضراء الشدة، وكذا البأساء، وهما اسمان مؤنثان من غير تذكير. قال الفراء: لو جمعا على أبؤس وأضر كما جمع النعماء بمعنى النعمة على أنم لجاز.

(أو أن) كقراءة من قرأ: ﴿إِلا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠].

(أو ما) نحو:

أمسـى أبـان ذلـيلا بعـد عزتـه ومـا أبـان لمـن أعـلاج سـودان

الأعلاج جمع علج وهو العبد والرجل من كبار العجم.

(وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد بها) نحو ما حكى الكسائي والفراء من كلام العرب: إني لبحمد الله لصالح.

(وقبل همزتها مبدلة هاء مع تأكيد الخبر) نحو:

لهنـك مـن عبسـية لوسـيمة علـى هنـوات كـاذب مـن يقولهـا

والوسيمة الجميلة. يقال: امرأة وسيمة ونساء وسام كظريفة وظراف، والهنوات الخصلات، ولا يقال إلا في الشر، يقال في فلان هنات وهنوات أي خصلات شر.

(أو تجريده) نحو:

ألا ياسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم

والقلل جمع قلة وهي أعلى الجبل، وقلة الشيء أعلاه، ورأس الإنسان قتله.

وأنشد سيبويه:

عجائب تبدي الشيب في قلة الطفل

(فإن صحبت بعد إن نون توكيد) نحو: إن زيدًا ليقومن.

(أو ماضيًا متصرفًا عاريا من قد) نحو: إن زيدًا لقام.

(نوي قسم) فالتقدير: إن زيدًا والله ليقومن، وإن زيدًا والله قام.

(وامتنع الكسر) أي إذا دخل على إن ما يقتضي العمل نحو علمت فتقول: علمت أن زيدًا ليقومن وأن زيدًا لقام، بفتح أن لأن هذه اللام ليست لام الابتداء، قاله ابن السراج.

[فصل:
في اقتران النواسخ بـ(ما) الزائدة]

(فصل): (ترادف إنّ نعم) أثبت ذلك سيبويه والكسائي والأخفش وغيرهم، وأنكره أبو عبيدة، ومنه قول بعض طيئ:

قالوا أخفت؟ فقلت إن، وخيفتي ... ما إن تزال منوطة برجائي

وقال ابن الزبير الأسدي لعبد الله بن الزبير: لعن الله ناقة حملتني إليك.

فقال ابن الزبير: إن وراكبها.

(فلا إعمال) أي فلا ترفع ولا تنصب كنعم.

(وتخفف فيبطل الاختصاص) أي يبطل اختصاصها بالجملة الاسمية، فتليها الاسمية والفعلية.

(ويغلب الإهمال) نحو: إن زيد لقائم. برفع زيد وقائم، ويجوز إعمالها على قلة. قال سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرًا لمنطلق.

(وتلزم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس بإن النافية) فتقول: إن زيد لقائم، وإن في الدار لزيد. فإن لم يخف لبس لم تلزم نحو:

ونحن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن

(ولم يكن بعدها نفي) فإن كان امتنعت اللام نحو: إن زيد لن يقوم أو ما يقوم.

(وليست غير الابتدائية، خلافًا لأبي علي) فهي اللام الداخلة قبل التخفيف، وهذا مذهب سيبويه والأخفش الأوسط والأخفش الأصغر وابن الأخضر وجماعة، وذهب الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق، لعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها نحو: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ولو قلت: إنك ضربت لزيدا، لم يجز. وأجيب بأن الفعل بعد المخففة في موضع ما كان يلي المثقلة، فإن قتلت لمسلما بمنزلة: إن قتيلك لمسلم.

(ولا يليها) أي إن المخففة.

(غالبًا من الأفعال إلا ماض ناسخ للابتداء) نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]. واحترز بغالبا من نحو: إن قتلت لمسلما. وأما المضي فليس بشرط، ومن المضارع:

﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [القلم:٥١].

(ويقاس على نحو: إن قتلت لمسما، وفاقا للكوفيين والأخفش) أي فيليها فعل غير ناسخ قياسًا، وفاقا لهم، ومستندهم قوله:

شلت يمينك، إن قتلت لمسما حلت عليك عقوبة المتعمد

وقول بعض العرب: إن قنعت كاتبك لسوطا، وإن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه. فهذا التركيب مقيس عند هؤلاء، وهو عند البصريين – غير الأخفش – قليل لا يقاس عليه.

(ولا تعمل عندهم) أي عند الكوفيين.

(ولا تؤكد بل تفيد النفي، واللام الإيجاب) فمعنى: إن زيد لقائم، عندهم: ما زيد إلا قائم، وما حكاه سيبويه من النصب بها يبطل قولهم، وكون اللام كإلا دعوى بلا دليل.

(وموقع لكن بين متنافيين بوجه ما) كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣]. والاتفاق على منع موافقة ما بعدها لما قبلها نحو: زيد قائم لكن عمرو قائم، وعلى جواز مساواته لنقيضه نحو: ما هذا ساكن لكنه متحرك، وجواز كونه ضدا نحو: ما هذا أسود لكنه أبيض. واختلف في الخلاف نحو: ما هذا قائم لكنه شارب، وشرط التنافي بوجه ما يخرجه.

(ويمنع إعمالها مخففة، خلافًا ليونس والأخفش) حكى عن يونس أنه حكى إعمالها عن العرب، والمعروف أن من أجاز إعمالها أجازه قياسًا على إن، وأنه لم يسمع من العرب: ما قام زيد لكن عمرًا قائم، بالنصب.

والفرق بينها وبين إن زوال الاختصاص مطلقًا.

(وتلي ما ليت فتمل وتهمل) وروى قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

برفع الحمام على الإهمال ونصبه على الإعمال. ويحتمل مع رفع الحمام، أن تكون عاملة، وما موصولة، وهي اسمها، وهذا خبر مبتدأ محذوف، والحمام صفة هذا. أي ليت الذي هو هذا الحمام و ولنا خبر ليت. ذكر ذلك سيبويه.

(وقل الإعمال في إنما) روى الأخفش والكسائي: إنما زيدًا قائم. بنصب زيد.

(وعدم سماعه في كأنما ولعلما ولكنما. والقياس سائغ) وهذا مذهب ابن السراج والزجاجي والزمخشري، فيقال: كأنما زيدًا قائم، قياسًا على ما سمع من: إنما زيدًا قائم. إذ لا فارق. ومذهب سيبويه أنه لا يعمل مع ما إلا ليت.

obeikandl.com

فصل

(فصل): (لتأول أنّ ومعموليها بمصدر قد تقع اسمًا لعوامل هذا الباب مفصولا بالخبر) فتقول: إن عندي أنك فاضل. فلو لم يفصل بالخبر لم يجز.

قال سيبويه: لا تقول: إن أنك ذاهب، في الكتاب.

(وقد تتصل بليت سادة مسد معموليها) كقوله:

فياليت أن الظاعنين تلفتوا فيعلم ما بي من جوى وغرام

(ويمنع ذلك في لعل، خلافًا للأخفش) فقاس الأخفش: لعل أن زيدًا قائم، على: ليت أن زيدًا قائم. وهذا في ليت شاذ، ولولا السماع لم يقل، فلا يقال في غيرها.

(وتخفف أن فينوى معها اسم لا يبرز إلا اضطرارًا) فلا تلغى كما تلغى المكسورة، لكن لا يلفظ باسمها إلا في الضرورة كقوله:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

ولا يلزم كون غير الملفوظ به ضمير الشأن، خلافًا لبعضهم، وقدر سيبويه: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤-١٠٥]: أنك قد صدقت.

(والخبر جملة اسمية مجردة) كقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

(أو مصدرة بلا) نحو: ﴿وَأَنْ لا إِلَهَ إِلا هُوَ﴾.

(أو بأداة شرط) قيل: نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٤٠]، وهو وهم، والصواب تمثيله بقوله:

وعلمت أن من تثقفوه فإنه جزر لخامعة وفرخ عقاب

ويقال: ثقفته ثقفا مثل بلعته بلعا أي صادفته. وجزر السباع: اللحم الذي تأكله. يقال: " تركوهم جزرا بالتحريك إذا قتلوهم. والخامعة؛ الضبع لأنها تخمع إذا مشت.

(أو برب) نحو:

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا أمين، وخوان يخال أمينا

(أو يفعل يقترن عالبا إن تصرف ولم يكن دعاء بقد) كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]. واحترز بقوله: غالبًا من قوله:

علمـــوا أن يؤملـــون فجـــادوا قبـــل أن يســـألوا بـــأعظم ســـول

وبقولـه: تصـرف، مـن نحـو: ﴿وَأَنْ لَـيْسَ لِلإِنْسَـانِ إِلا مَـا سَـعَى﴾ [الـنجم: ٣٩]، وبقوله: دعاء، من نحو: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩].

(أو بلو) نحو: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سبأ: ١٤].

(أو بحرف تنفيس) نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠].

(أو نفي) نحو: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلا﴾ [طه: ٨٩].

﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣]، ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

(وتخفف كأن فتعمل في اسم أن المقدر) فلا تلغى، بل تعمل كأن المفتوحة إذا خففت، ولا يلزم كون اسمها المحذوف ضمير شأن.

(والخبر جملة اسمية) نحو:

وصـــــدر مشـــــرق النحـــــر كـــــأن ثـــــدياه حقـــــان

(أو فعلية مبدوءة بلم) نحو: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

(أو قد) نحو:

لا يهولنـك اصـطلاء لظـى الحـر ب فمحـذورها كـأن قـد ألمـا

(أو مفرد) كقول ابن صريم اليشكري:

ويومـــا توافينـــا بوجـــه مقســـم كـأن ظبيـة تعطـو إلـى وارق السـلم

أنشده سيبويه وقال: أي كأنها ظبية. وفارقت كأن المخففة أن المخففة بجواز إفراد الخبر مع حذف الاسم. قال الجوهري: والقسام الحسن، وفلان قسيم الوجه، ومقسم الوجه، وأنشد البيت، والسلم شجر معروف، والوارق الشجرة الخضراء الورق الحسنة.

(وقد يبرز اسمها في الشعر) كما روى: كأن ثدييه حقان بالياء، وقوله: كأن ظبية تعطو... بنصب ظبية.

(ويقال: أما إن جزاك الله خيرًا) أي بكسر إن وتخفيفها. حكاه سيبويه وجعل إن مخففة من إن، واعتذر عن دم الفصل بأنه دعاء، وشبهه بأما إن يغفر الله له. وأجاز المصنف كون إن زائدة.

(وربما قيل أن جزاك الله خيرًا، والأصل أنه) أي بفتح أن. حكى هذا أيضًا سيبويه، وخرجه على أنها المخففة، والأصل أنه كما ذكر، وفيه بحث. قال المصنف: وأما قبل المكسورة بمعنى ألا، وقبل المفتوحة بمعنى حقا. هذا مذهب سيبويه، ويجوز عندي كونها في الموضعين بمعنى ألا، والمكسورة زائدة كما في:

ألا إن ســـــــرى ليلي فبت كئيبا

وأما المفتوحة فهي وصلتها مبتدأ محذوف الخبر، أي: ألا من دعائي أن جزاك الله. أو زائدة كما في رواية: كأن ظبية... بالجر.

(وقد يقال في لعل عل) حكاها سيبويه وغيره، وقال الكسائي: هي لغة بني تيم الله من ربيعة.

(ولعن) حكاها الفراء.

(وعن) حكاها الكسائي

(ولأن) كقول امرئ القيس:

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكى ابن حذام

عوجا أي اعطفا، يقال عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا إذا عطفت رأسه بالزمام، والطلل ما شخص من آثار الدار والجمع أطلال وطلول. ويقال: أحالت الدار وأحولت أتى عليها حول، وكذا الطعام وغيره فهو محيل. وابن حذام رجل من شعراء العرب.

(وأن) حكاها الخليل وهشام

(ورعن) يمكن أن تكون الراء بدلاً من اللام، كما قالوا في وجل وجر.

(ورغن ولغن) قيل إن الغين فيهما بدل من العين كما قالوا في أزمعت أزمغت، وقيل هما لغتان، وهو الأظهر، لقلة هذا البدل.

(ولعلت) ذكرها أبو علي في التذكرة. فهذه عشر لغات. وزاد بعض المغاربة غن بالغين المعجمة والنون. وفي الغرة: رعل بالراء بدلاً من اللام.

(وقد يقع خبرها أن يفعل بعد اسم عين حملا على عسى) والقياس أن لا تدخل أن هنا، إذ لا يخبر بالمعنى عن العين، لكن فعل ذلك لما ذكر، وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلامهم، ومنها:

لعـل الـذي قـاد النـوى أن يردهـا إلينـا وقـد يـدنى البعيـد مـن البعـد

(والجر بلعل ثابتة الأول أو محذوفته، مفتوحة الآخر أو مكسورته، لغة عقيلية) قال أبو زيد: بنو عقيل يجرون بلعل مفتوحة الآخر أو مكسورته، وروى الفراء الجر بعل.

obeikandl.com

[فصل:
في المعطوف على اسم (إن)]

(فصل): (يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع) فيجوز رفع الاسم الذي صحب العاطف بعد اسم إن وخبرها بإجماع من النحاة، نحو: إن زيدًا لقائم وعمرو؛ ورفعه على العطف على محل اسم إن عند قوم، وعلى الابتداء والخبر محذوف عند قوم؛ ويقال إن هذا هو الصحيح، وإنه المفهوم من كلام سيبويه.

(لا قبله مطلقًا) أي سواء خفي إعراب الاسم أم ظهر.

(خلافًا للكسائي) أي في إجازته الرفع قبله مطلقًا نحو: إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وزيد ذاهبان.

(ولا يشترط خفاء إعراب الاسم، خلافًا للفراء) فيجوز عنده: إنك وزيد ذاهبان، ويمتنع إن زيدًا وعمرو قائمان.

(وإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف) وعلى ذلك حمل سيبويه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ﴾ [المائدة: ٦٩]، فالتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى.

(أو حذف خبر قبله) أي قبل المعطوف، والتقدير: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

(وأن في ذلك كإن على الأصح) فيجوز رفع ما بعد الواو إن وقع بعد خبرها كما سبق في المكسورة، وشرط المصنف في الشرح أن يسبقها علم كقوله:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

قدره سيبويه: أنا بغاة وأنتم بغاة، أو معناه كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]. قال: ومن فرق بينهما أي بين أن وإن على الإطلاق فهو مخالف لسيبويه. وقال الشلوبين: مذهب الأكثرين المنع، وهو الصحيح، وعلى هذا المذهب فخبر أن في البيت محذوف لدلالة

خبر أنتم، وعليه يحمل قول سيبويه: ورسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء. وقد حصل الفصل.

(وكذا البواقي عند الفراء) فأجاز فيما عطف على اسم غير إن من أخواتها ما أجازه مع إن، واستشهد بقوله:

يا ليتني وأنت يا لميس في بلد ليس به أنيس

والنصب عند البصريين متعين، والبيت متأول على أن التقدير: يا ليتني وأنت معي في بلد، والجملة من وأنت مي حالية.

(والنعت وعطف البيان والتوكيد) أي الواقعة بعد إن ولكن، وكذا ينبغي أن تكون بعد أن.

(كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء) فيجوز على مذهب الجرمي والزجاج الرفع في الثلاثة بعد الخبر لا قبله، نحو: إن زيدًا قائم نفسه أو بطة أو الظريف، وعلى مذهب الفراء إنما يجوز قبله إن خفي الإعراب، والمحققون من البصريين يوجبون فيها النصب على اللفظ.

(وندر إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان) حكاها سيبويه وهما نادران على طريق البصريين، وأما عند الفراء والكسائي فلا ندور فيهما.

(وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إن خفي إعراب الثاني) قال المصنف: نحو: ظننت زيدًا صديقي وعمرو، ومثله الفراء: أظن عبد اللع وزيد قاما أو يقومان أو مالهما كثير. وخالفه في الجواز، وهو قول البصريين.

باب

(لا العاملة[1] عمل (إن)

(إذا لم تكرر لا) تحرز مما إذا كررت، فإنه لا يتعين إعمالها، بل يجوز أيضًا إلغاؤها، نحو: لا حول ولا قوة.

(وقُصِدَ خلوص العموم) فإن لم يقصد لم تعمل عمل إن، بل عمل ليس، نحو: لا رجل قائمًا، أو تدخل على المبتدأ والخبر نحو: لا رجل في داره ولا امرأة؛ وحينئذ تحتمل نفي العموم ونفي الوحدة، ولهذا يجوز: لا رجل في الدار بل رجلان، ويمتنع: لا رجل في الدار بل رجلان.

(بإسم نكرة) تحرز من المعرفة، فإنها لا تعمل فيه إلا بتأويل كما سيأتي.

(يليها) فلا تعمل هذا العمل فيما لا يليها نحو: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾[الصافات: ٤٧]

(غير معمول لغيرها) تحرز من نحو: لا مرحبا بزيد، فإن مرحبا منصوب بفعل مضمر.

(عملت عمل إن) نحو: لا رجل قائم، فتنصب الاسم، وأما رفع الخبر فهل هو بها مطلقًا أو لا؟ فيه كلام سيأتي.

(إلا أن الاسم إن لم يكن مضافًا) نحو: لا صاحب بر حاضر.

(ولا شبيها به) وهو العامل فيما بعده عمل الفعل نحو: لا ضاربا زيدًا قائم، ولا ذاهبا أبوه حاضر. ويسمى المطول والممطول، من مطلت الحديدة إذا مددتها. **(ركب معها وبني على ما كان ينصب به)** وهذا هو المفرد في هذا الباب، فإن كان ينصب بالفتحة بني عليها، نحو: لا رجل، أو بالياء فكذلك، نحو: لا رجلين ولا مسلمين لك، ومذهب سيبويه والجماعة أن بناءه لتركيبه مع لا كخمسة عشر، ولهذا إذا فصل منها

---

(١) "لا" النافية للجنس من الحروف الناسخة للابتداء، ومعنى نافية للجنس أنها تنفي جميع الجنس على سبيل التنصيص على الاستغراق حيث لا يبقى فرد من أفراده وهي تعمل عمل إنَّ فتنصب الإسم وترفع الخبر نحو: لارجلَ قائمٌ، فرجل اسمها مبني على الفتح وقائم خبرها.

ولاتعمل إلا إذا توفر فيها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

الثاني: أن يكون اسمها متصلا بها.

الثالث: أن لا يدخل عليها حرف جر.

أعرب، وقيل لتضمنه لام استغراق الجنس. وفهم من كلامه أن القسمين الأخيرين، أعني المضاف وشبهه لا يبنيان بل ينصبان.

(والفتح في نحو: " ولا لذات للشيب " أولى من الكسر) فلا يتعين في جمع المؤنث السالم أن يبنى على ما كان ينصب به وهو الكسر، بل يجوز فيه أيضًا الفتح. قال المصنف: وهو أولى. وقد روى قول سلامة بن جندل:

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

بفتح التاء وكسرها، قال: والفتح أشهر.

(ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع " لا " بها عند الجميع) قال الأستاذ أبو علي: لا خلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها؛ وذلك كما في المضاف وشبهه، نحو: لا صاحب سفر قادم، ولا طالعا جبلا ظاهر.

(وكذا مع التركيب، على الأصح) وهذا مذهب الأخفش والمازني والمبرد وجماعة، فإذا قلت: لا رجل قائم، فقائم مرفوع بلا كما في المضاف وشبهه، إذ التركيب لا يقتضي منع العمل، بدليل عملها في الاسم. وذهب قوم إلى أن لا لم تعمل في الخبر شيئًا بل في الاسم، وهي والاسم في موضع مبتدأ، والمرفوع خبره، وهو ظاهر قول سيبويه.

(وإذا علم) أي الخبر؛ احترز مما لا دليل عليه فلا يحذف لعدم العلم، نحو: لا أحد أغير من الله.

(كثر حذفه عند الحجازيين) وأكثر ما يحذفونه مع إلا نحو: لا إله إلا الله. ومن حذفه دونها: لا ضرر ولا ضرار.

(ولم يلفظ به عند التميميين) فيوجبون هم والطائيون حذف الخبر المعلوم.

(وربما أبقي) أي الخبر.

(وحذف الاسم) نحو: لا عليك. قال سيبويه: وإنما يريد: لا بأس عليك، ولا شيء عليك، وإنما حذف لكثرة استعمالهم إياه.

(ولا عمل للا في لفظ المثنى من نحو: لا رجلين فيها، خلافًا للمبرد) في زعمه أن المثنى والمجموع على حده لا يجوز فيهما البناء مع لا، لشبههما بزيادة الياء والنون المطول، فهما عنده منصوبان مثله، ومذهب سيبويه والخليل وابن السراج والجماعة أنهما مبنيان لأنهما في حكم الأسماء المفردة.

(وليست الفتحة في نحو: لا أحد فيها، إعرابية، خلافًا للزجاج والسيرافي) وهو مذهب الجرمي، فنحو: لا رجل عندهم و معرب كالمضاف لكن حذف تنوينه تخفيفا؛ ورد بأن حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم في نحو: لا خيرًا من زيد، لأن المطول أولى بالتخفيف، فإنما حذف للبناء.

(ودخول الباء على " لا " يمنع التركيب غالبًا) فتقول: جئت بلا زاد وبلا شيء، بجر زاد وشيء، وروي عن بعض العرب في قولهم: جئت بلا شيء البناء على الفتح.

(وربما ركبت النكرة مع " لا " الزائدة) كقوله:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إذن لـــلام ذوو أحســـابها عمـــرًا

وهذا من التشبيه اللفظي كتشبيه ما الموصولة بالنافية في قوله:

يرجـــي المـــرء مـــا إن لا يـــراه وتعـــرض دون أدنـــاه الخطـــوب

فزاد إن بعد ما الموصولة لشبهها لفظًا بالنافية.

(وقد يعامل غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين والنون إن وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر) نحو: لا غلام لك، ولا يدي لك، ولا بنات لك، ولا بني لك، ولا عشري لك، ولا أبا لك. فهذه الأسماء كلها مفردة، وليست مضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف، ونزع التنوين ونوني المثنى والمجموع على حده تشبيها للموصوف بالمضاف. وهذا مذهب هشام وابن كيسان، واختاره المصنف، فكل من غلام وما بعده، معرب على هذا القول، ويجوز في غلام وبنات ادعاء البناء للتركيب، وهذا هو الوجه، كما أن الوجه أن يقال: لا يدين لك، ولا بنين لك، ولا أب لك، بإثبات النون وحذف الألف، ومذهب الجمهور أن الأسماء في نحو: لا يدي لك، ولا بني لك، ولا أبا لك مضافة إلى ما بعد اللام، وأن اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه. ورده المصنف بقول العرب: لا أبا لي، ولا أخا لي، من جهة أنها لو كانت مضافة كما زعموا لكسروا الباء والخاء فقالوا: لا أب لي، ولا أخ لي، إشعارا بأنها متصلة بالياء تقديرًا. واحترز بقوله: إن وليه مما إذا فصل وسيأتي، وبقوله: مجرور بلام من المجرور بغيرها، فإنه يتعين حينئذ إثبات النون وحذف الألف نحو: لا غلامين فيها، ولا أخ فيها، وخلاف هذا شاذ أو مؤول كقوله:

وقد علمت أن لا أخـــا بعشوزن

وأول على أنه لغة من يجعل أخاك كعصاك أضيف أم لم يضف، وبقوله: غير خبر، من أن تكون اللام ومجرورها الخبر، فإن كلا من الحذف والإثبات متعين بإجماع نحو: لا أخ أو غلامين لك

(فإن فصلها) أي اللام.

(جار آخر أو ظرف امتنعت المسألة في الاختيار، خلافًا ليونس) فلا يقال فيه: لا يدي بها لك، ولا يدي اليوم لك، ولا غلامي عندك لزيد. وأشار سيبويه إلى جوازه في الضرورة.

(وقد يقال في الشعر: لا أباك) أي فيستغنى عن اللام بعد الأب خاصة للضرورة مع كونه معطى حكم المضاف كقوله:

وقد مات شماخ ومات مزود وأي كريم لا أباك مخلد

(وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فينزع تنوينه) فيقال: لا ضارب زيدًا، بنزع تنوين ضارب؛ وتنوينه هو الوجه، وهو لازم عند الجمهور، وخلافه مؤول، كقوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] وتأويله: لا عاصم يعصم اليوم من أمر الله. وقال ابن كيسان: ترك التنوين أحسن.

فصل

(فصل): (إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة بطل العمل بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة، خلافًا للمبرد وابن كيسان) فإذا قلت: لا فيها رجل، أو لا زيد في الدار، أو لا في الدار زيد، لم يجز النصب بلا، ويجب رفع المفصول والمعرفة، وهذا إجماع من البصريين في المعرفة، ومن النحويين إلا الرماني في الفصل، فإنه أجاز النصب في نحو: لا فيها رجل، وقال: الفصل يبطل البناء، وإذا بطل عملها للفصل أو التعريف لزم عند سيبويه والجمهور التكرار في غير الضرورة، خلافًا لهما، فنقول: لا فيها رجل ولا امرأة، ولا زيد في الدار ولا عمرو، ومنه: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]. ومن عدم تكرارها قوله:

بكت جزعًا واسترجعت ثم آذنت ركائبهـــا أن لا إلينـــا رجوعهـــا

(وكذا التاليها خبر مفرد) فيجب تكرار لا في نحو: زيد لا قائم ولا قاعد: وتحرز بمفرد من الجملة الفعلية فإنه لا يلزم حينئذ التكرار نحو: زيد لا يقوم. وأما الاسمية فقد فهم لزوم تكرارها معها مما تقدم فتقول: زيد لا أبوه منطلق ولا أخوه ذاهب، ولا يجوز: لا أبوه منطلق.

(أو شبهه) كالحال نحو: نظرت إليه لا قائمًا ولا قاعدًا، والنعت نحو: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، ومن عدم التكرار في الخبر وشبهه قوله:

وأنـت امـرؤ منـا خلقـت لغيرنـا حياتـك لا نفـع وموتـك فـاجع

وقوله:

قهـرت العـدا لا مسـتعينًا بعصـبة ولكـن بـأنواع الخـدائع والمكـر

(وأفردت) أي لا.

(في: لا نؤلك أن تفعل، لتأوله بلا ينبغي) ولا حجة فيه للمبرد وابن كيسان على جواز عدم التكرار في غير الضرورة، لأنهم استغنوا فيه عن تكرار لا كما يستغنون فيما هو واقع موقعة وهو الفعل. والنون من التنويل والنوال وهو العطية، وضمن لا نولك معنى لا ينبغي لك، ونولك مبتدأ وأن تفعل مرفوع به سد مسد خبره كما في: أقائم الزيدان؟ قاله ابن هشام الخضراوي.

(وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة فيعامل معاملتها) فيركب مع لا إن كان مفردًا كقوله عليه السلام: " إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ "[1]. وينصب بها إن لم يكن مفردًا كقول العرب. قضية ولا أبا حسن لها. أي لا مثل كسرى، ولا مثل قيصر، ولا مثل أبي حسن.

(بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام) كقوله: ولا عزى لكم، وقولهم: ولا أبا حسن. قال المصنف: ولو كان العلم عبد الله لم يعامل بذلك للزوم الـ، وكذا عبد الرحمن على الأصح، لأن الـ لا تنزع منه إلا في النداء أو الإضافة.

(ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة خلافًا للفراء) في إجازته: لا هو ولا هي. على جعل الضمير اسما للا محكومًا بتنكيره، ولا يعرف هذا بصري، وهو في غاية الضعف. وأما إن كان أحد سلك هذا الفج فلا هو يا هذا، فهو مبتدأ والخبر محذوف، وفي إجازته: لا هذين لك ولا هاتين لك، وهو منقول عن العرب، لكنه في غاية الشذوذ، والتاويل فيه ممكن.

(ويفتح أو يرفع الأول من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله) والفتح للتركيب، والرفع على إلغاء لا أو إعمالها إعمال ليس.

(فإن فتح) أي الأول.

(فتح الثاني أو نصب أو رفع) فتقول: لا حول ولا قوة، بفتح قوة للتركيب، وجعل الكلام بتقدير جملتين، ونصبها على موضع اسم لا باعتبار عملها وزيادة لا الثانية، ورفعها عطفا على لا واسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء ولا الثانية على هذا زائدة، ويجوز إعمالها إعمال ليس.

(وإن رفع) أي الأول.

---

(١) أخرجه «البخاري» ٤/٨٥ (٣١٢١) قال: حدثنا إسحاق، سمع جريرا. وفي ٤/٢٠٣(٣٦١٩) قال: حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان. وفي ٨/١٢٩(٦٦٢٩) قال: حدثنا موسى، قال: حدثنا أبو عوانة. و«مسلم» ٨/١٨٧ (٧٤٣٦) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا جرير. و«عبد الله بن أحمد» ٥/٩٩(٢١٢٤٧) قال: حدثني محمد بن أبي بكر، قال: حدثنا أبو عوانة. و«ابن حبان» (٦٦٩٠) قال: أخبرنا الحسين بن محمد بن مصعب، قال: حدثنا عبدة بن عبد الله الخزاعي، قال: حدثنا معاوية بن هشام، قال: حدثني سفيان.

أربعتهم (أبو عوانة، وشيبان، وجرير، وسفيان الثوري) عن عبد الملك بن عمير، فذكره

(رفع الثاني أو فتح) فالرفع للعطف على اللفظ وزيادة لا الثانية أو على إعمالها عمل ليس، والفتح للتركيب.

(وإن سقطت لا الثانية فتح الأول ورفع الثاني أو نصب) ورفعه للعطف على معنى الابتداء، ونصبه للعطف على اسم لا باعتبار عملها كما سبق، وسقط البناء لعدم تكرار لا.

(وربما فتح منويا معه لا) حكى الأخفش: لا رجل وامرأة فيها، بفتح المعطوف دون تنوين على تقدير: ولا امرأة، فحذف لا وأبقى البناء مع نيتها كما كان مع وجودها.

(وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقًا) أي في التركيب نحو: لا رجل ظريفا، وعدمه نحو: لا غلام رجل ذكيا عندنا، وفي اتصال الصفة، كما مثل، وانفصالها نحو: لا رجل فيها ظريف، ولا غلام رجل عندنا ذكي، فيجوز في النعت في هذه كلها الرفع بتقدير عمل الابتداء والنصب باعتبار عمل لا.

(وقد تجعل مع الموصوف كخمسة عشر إن أفردا واتصلا) فيبنيان على الفتح نحو: لا رجل ظريف. فيصير في هذا ونحوه ثلاثة أوجه، وفي غيره وجهان هما الرفع والنصب.

(وليس رفعها) أي رفع صفة اسم لا.

(مقصورا على تركيب الموصوف ولا دليلا على إلغاء لا، خلافًا لابن برهان في المسألتين) وشبهته أن عامل الصفة عامل الموصوف، والموصوف لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له في صفته، والاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الإعمال، وإن رفعت دل عنده على الإلغاء، ورد عليه بأن الحكم بإلغاء لا مع استكمال الشروط حكم بما لا نظير له، ولا نسلم أنه لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب، بل له عمل في موضعه، كما له عمل بإجماع في موضع المجرور في نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

(وللبدل الصالح لعمل لا الرفع والنصب) نحو: لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة، أو صاحب دابة، أو خيرًا من زيد، فالنصب باعتبار عمل لا، والرفع باعتبار عمل الابتداء.

(فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه) نحو: لا أحد فيها، زيد ولا عمرو.

(وكذا المعطوف نسقا) نحو: لا غلام فيها ولا زيد.

(وإن كرر اسم لا المفرد دون فصل فتح الثاني أو نصب أو رفع) نحو: لا ماء ماء باردا لنا. فيجوز فتح الثاني لتركيبه مع الأول كما ركب الموصوف والصفة، ويجوز أيضًا نصبه ورفعه. والحترز بالمفرد من المضاف والمطول، وبدون فصل من أن ينفصل، فإن التركيب يمتنع.

(ولا مقرونة بمهزة الاستفهام في غير تمن وعرض مالها مجردة) فلها مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الإقتران بالهمزة، فنقول: ألا رجل فيها؟ بالفتح فقط، وألا صاحب بر؟ بالنصب فقط، وألا ارعواء؟ وألا حياء؟ بالأوجه الخمسة. وأكثر ما تكون حسنئذ للتوبيخ والإنكار نحو:

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم؟

وقد تكون لمجرد الاستفهام عن النفي نحو:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

(ولها في التمني من لزوم العمل) أي عمل إن لا عمل ليس.

(ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء) أي ومنع اعتبار الابتداء.

(ما لليت) وهذا مذهب الخليل وسيبويه والجرمي، فلا تعمل عندهم إلا عمل إن في الاسم خاصة، فيبنى إن كان مفردًا نحو: ألا غلام لي؟ ويعرب إن كان مضافًا نحو: ألا صاحب بر هنا؟ أو مطولا نحو: ألا آمرا بمعروف؟ ولا خبر للا لفظًا ولا تقديرًا، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ، تلغى بحال، ولا تعمل كليس.

(خلافًا للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة) فلها عندهما من تركيب وعمل وإلغاء ما لها مجردة من الهمزة ويبطل مذهبهما ما حكاه سيبويه من أن من قال: لا غلام أفضل منك، لم يقل في: ألا غلام أفضل إلا بالنصب، فعدم سماع الرفع في موضع دليل على مذهب سيبويه ومبطل لمذهبهما. وإذا قصد بألا عرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر أو معمول فعل مؤخر، وسيذكر في باب التحضيض.

(ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا تمني فيه من جميع مواضعها إن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم) وحينئذ ترفع الاسم وتنصب الخبر ولا تكون نصًا

على العموم، بل يجوز أن يكون العموم مقصودا أو غير مقصود، فإن أريد التنصيص على العموم لم يجز إجراؤها كليس، بل تجري كإن.

واحترز بما لا تمني فيه من المقصود بها التمني، فإن مذهب سيبويه فيها ما علمته، ومذهب المبرد جواز إعمالها كليس اللفظ، ولا تلغى بحال، ولا تعمل كليس.

obeikandl.com